الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الإثنين 20 تشرين الأول 2025
العدد 5622 السنة العشرون
Lundi 20 Octobre 2025 no 5622 20ème année

16 صفحة
100000 ليرة

ثقافة

شيرين دعيبس
ملحمة فلسطينية مضادّة للنسيان

14

إنذار أميركي: فاوضوا إسرائيل وانسوا القرار 1701

واشنطن لا تصدّق روايات الجيش وتحضّر لموجة ضغوط مالية

العدو يعدّ لخطة تفجيرات إرهابية وربطها بنزاع محلي وطائفي 2 - 3

إسرائيل في غزّة

هكذا يُطبَّق الاتفاق!

8 - 10

(أ ف ب)

قضية اليوم

أميركا تتبنّى طلب إسرائيل وعون يوافق: انسوا الـ1701 وفاوضوا إسرائيل!

إبراهيم الأمين

السؤال الذي طُرح منذ وقت طويل، وكان أحد محاور «الامتحانات» التي أجراها الأميركيون للمرشحين إلى رئاسة الجمهورية، ركّز على سبل التطبيع مع إسرائيل. اليوم، يعود هذا السؤال ليطلّ برأسه مجدّداً، لكن من زاوية مختلفة، تتصل بتأثّر لبنان بالمشروع الأميركي الأشمل لإرساء تسوية بين إسرائيل والعرب في كل المنطقة، والذي كان مؤتمر شرم الشيخ واتفاق غزة أحد فصوله، على ما يعتقد الأميركيون.

والجديد في المشهد، أن المعنيين بالملف في لبنان يتعاملون مع الأمر هذه المرة على أنه الخيار الوحيد المُتاح. ومع ذلك، لا تزال الروايات والآراء متضاربة حول حقيقة ما يجري، ومدى جدّية الاهتمام الدولي بلبنان، وطبيعة النقاش الدائر داخله على المستويَين الرسمي والسياسي.

آخر الأخبار الواردة من العاصمة الأميركية تفيد بأن واشنطن لم تعد ترى حاجة إلى إيفاد مزيد من المبعوثين إلى لبنان، وقد قرّرت عملياً إسقاط اتفاق 27 تشرين الثاني من التداول، معتبرة أن الأحداث تجاوزته. وتشير مصادر في مستويات مختلفة من الإدارة الأميركية إلى أن التطورات التي أعقبت وقف إطلاق النار في لبنان، دفعت بملف تنفيذ القرار 1701 إلى خارج دائرة الاهتمام الجدّي، وأن على لبنان أن يُدرك هذه الحقيقة ويتعامل معها بوصفها أمراً واقعاً.

ويروي مصدر مطّلع على هذه الاتصالات جملةً من الوقائع التي تُظهر طبيعة المقاربة الأميركية والأوروبية والإسرائيلية لملف لبنان، تضاف إليها مواقف بعض الأطراف العربية البارزة، وفي طليعتها المملكة العربية السعودية التي تشعر بأن واشنطن تعوّل عليها للاضطلاع بدور محوري في لبنان خلال المرحلة الفاصلة عن موعد الانتخابات النيابية المقبلة.

وبحسب المصدر، فإن هذه الوقائع يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: بات الموفد الأميركي إلى لبنان، توم برّاك، ومعه المبعوثة المتخصّصة بالملف العسكري مورغان أورتاغوس، يتبنّيان رأياً رسّخه السيناتور ليندسي غراهام، المعروف بتأييده المطلق لإسرائيل.

ومضمون هذا الرأي أن تجربة الأشهر الثمانية الماضية أظهرت أن المسؤولين اللبنانيين، على اختلاف مواقعهم، يفتقرون إلى الرغبة أو القدرة على إطلاق مبادرة جدّية لمعالجة مسألة سلاح حزب الله. ويرى هؤلاء أن غياب أي إمكانية لتحقيق نتائج ملموسة على الأرض يجعل الاستمرار في البحث وفق الآليات السابقة أمراً بلا أفق. وعليه، فإن الحلّ، بحسب هذا المنطق، بات محصوراً في محادثات مباشرة أو غير مباشرة بين لبنان وإسرائيل، ذات طابع سياسي، تُديرها الولايات المتحدة منفردة من دون أي شراكة أو وساطة دولية، وبالتحديد من دون دور للأمم المتحدة.

ثانياً: خلصت المراجعة التي أجرتها الإدارة الأميركية لمهمة برّاك إلى أن القيادات الرسمية في لبنان تُجيد تضييع الوقت والتهرّب من تحمّل المسؤولية المباشرة، وأن ما يجري على الأرض لا يمكن اعتباره تقدّماً فعلياً في مسار بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وبناءً على هذه الخلاصة، ترى واشنطن أنه لا داعي لأي تواصل أو زيارة جديدة من قبل مبعوثيها إلى لبنان، قبل أن يقدّم اللبنانيون أنفسهم إشارة واضحة تُعبّر عن استعدادهم للانخراط في المسار الجديد من المفاوضات.

ثالثاً: وجد الأميركيون، في اللقاءات التي عُقدت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ثم في مؤتمر شرم الشيخ، ومع تصاعد الضغوط المتعلّقة بمطالب الإصلاح الداخلي، فرصة لإبلاغ أركان السلطة في لبنان بأنّ بلادهم لم تعد ضمن دائرة الاهتمام الفعلي. وشكّل استثناء الرئيس جوزيف عون من الدعوة لحضور مؤتمر شرم الشيخ مؤشراً إضافياً إلى هذا الموقف، رغم ما قد يُقال عن أن لبنان ليس معنياً مباشرةً بذلك المؤتمر، إذ إن قادة من دول بعيدة عن المنطقة شاركوا فيه، انطلاقاً من تصوّر واشنطن لدور دولهم في خطتها للمنطقة.

وقال الأميركيون إن ردّة فعل لبنان الرسمي جاءت بعد قمة شرم الشيخ مباشرة، عندما تعمّد رئيس الجمهورية الحديث عن الحاجة إلى سلوك طريق المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل لتثبيت اتفاق الهدنة وترسيم الحدود البرية.

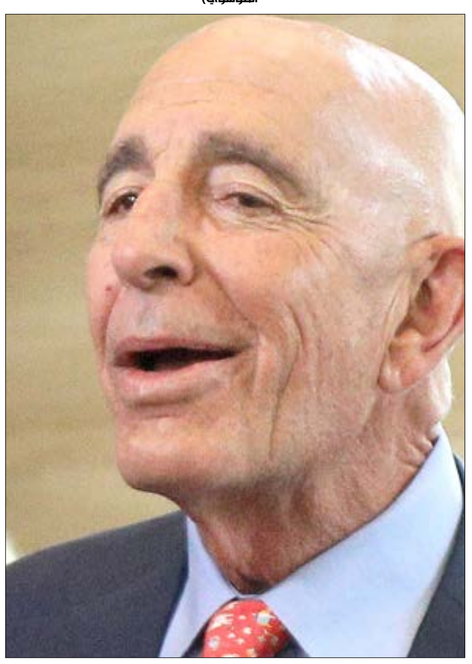

(هيثم الموسوي)

العين الأميركية على بعبدا

رابعاً: أوضح الأميركيون أنهم كانوا يتوقّعون هذا الموقف من عون، مدركين أن الدستور يمنحه صلاحية التفاوض باسم الدولة، وهم يريدونه أن يتولّى هذا الملف بنفسه، ليس فقط من موقعه الدستوري، بل أيضاً استناداً إلى موقفه خلال محادثات سابقة مع الأميركيين قبل انتخابه رئيساً، وإلى علاقاته الخاصة بالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، ونفوذه الواسع على القيادات التي تتولى إدارتها اليوم. وقد سارع مسؤولون في واشنطن إلى الإشادة بتصريح عون حول التفاوض مع إسرائيل، لكنهم ينتظرون منه خطوة ثانية تتضمّن تصوراً مبدئياً يتيح إطلاق مسار جديد للمفاوضات. ومع ذلك، كان الموقف الأميركي واضحاً في هذا السياق: واشنطن تريد ممثّلاً شخصياً لعون في هذه المفاوضات، باعتبار أن الملف ذو طابع سياسي بحت، لا عسكري أو تقني.

خامساً: تعمّد الجانب الأميركي، مدعوماً من دول أوروبية، توجيه اللوم إلى الجيش اللبناني خلال آخر اجتماعات لجنة «الميكانيزم»، انطلاقاً من قناعة مشتركة مع إسرائيل بأن الجيش لا يؤدي الدور المطلوب منه. وقد كرّر عدد من الدبلوماسيين الأجانب في بيروت هذا الموقف في الفترة الأخيرة، ولا سيما بعد إقرار الحكومة للخطة العسكرية الهادفة إلى حصر السلاح بيد الدولة. وأشار الأميركيون إلى أن ما يُروَّج له عن «إنجازات» يحقّقها الجيش اللبناني لا يعكس، في نظرهم، حقيقة الواقع على الأرض.

سادساً: سارع الجانب الأميركي، بدعم من جهات أوروبية وعربية، إلى تردد ما تسوّقه أجهزة استخبارات إسرائيلية حول إعادة حزب الله ترتيب صفوفه وتفعيل مؤسساته المدنية والشعبية، وقد أظهر ذلك في مناسبات عدة أخيراً، مؤكداً أن نفوذه على قرارات الدولة لا يزال كبيراً، كما تجلّى في الخلاف مع رئيس الحكومة نواف سلام. لكنّ اللافت أن هذا الخطاب استخدم مفردات جديدة تشير إلى قيام حزب الله بعملية واسعة لإعادة بناء قوته العسكرية. ولم يكن صدور تقرير في صحافة العدو حول هذا الموضوع في الأيام الأخيرة مجرد صدفة، بل جاء بعد أن امتلأت الأوراق الدبلوماسية والأمنية الخارجية، وكذلك في لبنان، بالمعلومات التي تفيد بأن إسرائيل وأميركا على علم بأن الحزب يقوم بعملية واسعة لإعادة بناء قدراته العسكرية في كل مناطق لبنان، وأن الجيش اللبناني يتساهل معه إلى حدّ كبير.

تضييق مالي وأعمال أمنية

سابعاً: ينقل الأميركيون أيضاً أن أحداً لا يمكنه إقناع إسرائيل بوقف العمليات العسكرية التي تنفّذها، وأن جميع الاتصالات الجارية تهدف فقط إلى منع اتساع رقعة هذه العمليات. والجديد أن الأميركيين يتلقّون نصائح من دوائر استخباراتية مفادها أن هذا النوع من العمل العسكري وحده لن يكون كافياً لمحاصرة حزب الله أو تقييد قدراته، وأن ثمة حاجة إلى البحث عن بدائل. وفي هذا السياق، يُشير المسؤولون علناً إلى فرض مستوى جديد من الحصار المالي على لبنان، وتفعيل آليات لوقف ما تقول أميركا وإسرائيل إنه تدفّق مالي كبير لمصلحة حزب الله من مصادر مختلفة.

ثامناً: يبدو أن ما كشفته المقاومة عن محاولة إسرائيل تنفيذ عمليات أمنية فتّاكة يعكس نمطاً من العمل قد تعتمده تل أبيب في المرحلة المقبلة. فمثل هذه التفجيرات، لو وقعت، لن تُنسب مباشرة إلى إسرائيل، بل سيُسوّق لها على أنها أعمال انتقامية من خصوم حزب الله.

ويهدف العدو أيضاً إلى خلق حالة توتر فعلية مع السلطات الجديدة في دمشق، لدفعها نحو اتخاذ قرار الصدام مع لبنان عبر حدوده الشرقية. والتدقيق في طبيعة العملاء الذين جنّدتهم قوات الاحتلال ضمن الشبكة المذكورة يعطي مؤشراً واضحاً إلى نوعية الاستهداف والدعاية التي كانت سترافقه، علماً أن إسرائيل سبق أن نفّذت عمليات تفجير كبيرة في لبنان في ثمانينيات القرن الماضي، وخرجت منظمات وهمية لتتبنى المسؤولية وتضعها في سياق الحرب الأهلية، قبل أن تؤكد الوثائق الإسرائيلية المُسرّبة خلال العقد الماضي أن الموساد كان وراء هذه العمليات التي نُفّذت آنذاك تحت شعار «تحرير لبنان من الغرباء».

موقف عون ودور الآخرين

في هذه الأثناء، يبدو أن الرئيس عون كان أول من تلقّى الرسائل الخارجية القاسية. وفيما يدور نقاش حول مشاكل تواجه فريقه الاستشاري في ما يتعلق بعلاقته مع الأميركيين، لا يخفي رئيس الجمهورية امتعاضه من سلوك وزير الخارجية يوسف رجّي الذي وُجّهت إليه في بعبدا انتقادات قاسية لغياب أي دور له في الاتصالات الخارجية، وعدم حضوره لقاءات نيويورك. وهو أمر له أثره على موقف رئيس الجمهورية الذي يقول إنه يبحث في الأمر مع الرئيس نبيه بري بشكل خاص. أما علاقته مع الرئيس نواف سلام، فتظل في إطارها البارد، فيما يشير سلام إلى أن كل ما يتعلق بملف سلاح حزب الله متروك لرئيس الجمهورية الذي تُعدّ المفاوضات من اختصاصه. وفي هذا السياق، أخذ سلام مسافة، بينما يواصل عون البحث عمّن يعينه في هذه المهمة. ولم يتضح ما إذا كان قد أعاد الاعتبار إلى دور مستشاره للشؤون الأميركية، طوني حداد، الذي ابتعد خلال الأشهر الأخيرة نتيجة تباينات مع فريق المستشارين السياسيين في القصر.

ونُقل عن عون قوله لبري إن الأمور جامدة على كل الصعد، والملف الإصلاحي عالق أيضاً، وليست هناك إشارة إلى استعداد أي جهة في العالم للتعاطي معنا، أو إظهار الاهتمام بلبنان. بالتالي، وبعيداً عن الضغوط الأميركية وغيرها من الطلبات، قال عون صراحة إن «المفاوضات باتت حاجة لبنانية لكسر الجمود الحاصل»، من دون أن يوضح مقاصده ولا تصوّره لهذه المفاوضات. ولا يزال الغموض يحيط بكيفية مقاربة الرئيس عون للملف: هل ستكون المفاوضات محصورة بالشقّ التقني، على غرار ما جرى في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية؟ أم أن هناك توجّهاً نحو ترسيم واضح ونهائي للحدود البرية مع ترتيبات جديدة؟ أم أن الهدف هو إحياء اتفاقية الهدنة بشروط مختلفة؟

وحتى الآن، لا يُظهر مسار النقاش الدائر بين عون وسائر الأطراف أيّ مؤشرات إلى جوابه على السؤال الأميركي المباشر: ماذا ستفعل مع سلاح حزب الله؟

> يتبنّى الأميركيون سردية العدو عن إعادة بناء حزب الله لقوّته، والاستخبارات تدعو إلى ضغوط مالية وأمنية لأن الضربات العسكرية لم تعد تنفع

> شبكة العملاء كشفت عن خطة إسرائيلية لاعتماد أسلوب التفجيرات الإرهابية وتصويرها كانتقام سوري أو نزاعات محلية على خلفية مذهبية

ليس أقلّ مما يجري مع سوريا!

بعد عودة الوفد السوري من اجتماعات نيويورك، كانت الخيبة واضحة على المسؤولين السوريين الذين صُدموا لدى اطّلاعهم على ورقة تعديلات إسرائيلية جوهرية على مشروع الاتفاق الأمني. كما بدت واشنطن في موقف غير راغب بالضغط على تل أبيب، ما أثار استغراب السوريين من صمت الولايات المتحدة وبعض العواصم الغربية حيال ما وصفوه بـ«جشع» إسرائيل التي تزيد مطالبها في كل اجتماع جديد.

ويشير زوار دمشق إلى أن الرئيس السوري أحمد الشرع أبلغ الأميركيين بأنه غير جاهز لتسوية من هذا النوع، محذّراً من أن الأصوات الرافضة داخل سوريا سترتفع أكثر من السابق.

واللافت أن مسؤولين بارزين في بيروت تلقّوا نصيحة بضرورة الاطّلاع على تفاصيل المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والسوريين برعاية أميركية، والتي شملت عدة جولات في أكثر من عاصمة، لتكوين فكرة واضحة عن نوعية الطرف المقابل، وفهم الدور الفعلي للولايات المتحدة في مثل هذه المفاوضات.

وأشار أحد زوار دمشق إلى أن إسرائيل لن تقبل من لبنان بأقلّ من نزع مُعلن لسلاح حزب الله، إلى جانب ترتيبات أمنية تجعل كل منطقة جنوب نهر الأولي خالية تماماً من أي وجود عسكري، وليس مجرد غياب عناصر الحزب فقط. كما تؤكّد إسرائيل رفضها لأي رقابة من الأمم المتحدة في المنطقة، مع احتفاظها بحق التصرف الأُحادي ضد كل ما تعتبره تهديداً لأمنها.

باريس والرياض وزيارات سلام السرّية

قبل فترة، جرى البحث في طبيعة العلاقة التي تربط رئيس الحكومة نواف سلام بالعواصم الخارجية، بعد أن استُدرج سلام إلى مواجهات بلا جدوى مع حزب الله. إلا أن الواضح أنّ الرجل لم يحقّق سوى بعض الإشادات المحدودة، وحتى محاولاته لتطوير اتصالاته مع السعودية باءت بالفشل. وقبل أيام، زار سلام باريس بعيداً عن الإعلام، وعقد سلسلة من الاجتماعات، بينها لقاءات شخصية، لكنه بقي صامتاً بشأن ملف التفاوض، رغم أنه اطّلع من جهات عدة على الفكرة والأجواء، ولديه صورة واضحة عن موقف رئيس الجمهورية.

واللافت أن سلام، مثل الآخرين، تأكّد أن الاعتماد على دور فرنسي خاص في هذه المرحلة يُعدّ ضرباً من السذاجة السياسية. فقد أظهرت اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى أخيراً أن الولايات المتحدة والسعودية لا تثقان بقدرة فرنسا على لعب دور فعّال. وحتى إنه نُقل عن ولي عهد السعودية محمد بن سلمان قوله: «الرئيس ماكرون يستفيق كل يوم على فكرة أو اقتراح، ويرسله إلينا وكأننا نعمل عنده!».

غير أن الصفعة التي وُجّهت إلى لبنان، ومن خلاله إلى فرنسا، تمثّلت في قرار سعودي خالف توقّعات العاصمة الفرنسية بإلغاء المؤتمر الذي روّجت له باريس لدعم الجيش اللبناني، علماً أن موفدين فرنسيين أكّدوا مطلع الشهر الجاري أن موعد الاجتماع الأقصى كان مُحدّداً في 19 تشرين الأول، أي أمس، لكنّ الصورة اتضحت خلال الاجتماعات التي عُقدت في مدينة العلا السعودية مطلع الشهر الجاري، تحت عنوان «أعمال اجتماع مؤتمر ميونخ للأمن». فخلال الجلسة العلنية ألقى وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان كلمة أشاد فيها بجهود لبنان وجيشه، مؤكداً دعم بلاده لهما، إلا أن اجتماعاً مُغلقاً جمع قادة عسكريين وأمنيين، تمّ خلاله التطرّق إلى ملف لبنان مباشرة، ووُجّهت فيه انتقادات واضحة إلى الجيش اللبناني لعدم قيامه بدوره في إطار نزع سلاح حزب الله.

لاحقاً، فهم الجميع أن السعودية ليست في وارد عقد أي مؤتمر في الرياض لدعم لبنان في الوقت الراهن، وأن كبار المسؤولين هناك يكرّرون دائماً لازمة أن أي دعم للبنان سيُهدر من قبل من يحكمون البلاد كما جرى سابقاً، وأن أي دعم قبل تحقيق إصلاحات شاملة على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لن يغيّر الوضع الراهن في لبنان.

هذا الموقف السعودي يبدو أنه سينعكس أيضاً على الملف السياسي المتعلّق بالانتخابات النيابية المقبلة، إذ يكشف زوار الرياض عن محادثات مفصّلة تُجرى خصوصاً مع الأميركيين بشأن الخطة المُفترض اتّباعها منذ الآن لإدارة العملية الانتخابية في أيار المقبل، وفق قواعد صارمة تقوم على حظر أي تعاون أو تحالف مع حزب الله، وتوفير الدعم لكل من يخوض المعركة ضد الحزب أو ضد حلفائه من بقية القوى اللبنانية. وتستهدف هذه الخطة السعي نحو انتزاع أغلبية 86 صوتاً في المجلس النيابي الجديد، مع خرق واضح للكتلة الشيعية. ويُفسّر حلفاء أميركا والسعودية هنا هذا المسار بأنه سيكون بمثابة «مصدر رزق» للبنانيين، من المتوقّع أن يلمسوه خلال الأشهر المقبلة.

أخبار

«وسايط» سعوديّة في أمن الدولة!

استعاد أحد ضباط أمن الدولة أخيراً النفوذ الذي كان يتمتّع به سابقاً داخل المديرية، حين كان يتمتّع باستثناءات لا ينالها زملاؤه، رغم أنّ في سجلّه العديد من التجاوزات، وتنفيذ عمليات توقيف من دون الرجوع إلى القضاء المتخصّص، واتّهامات بممارسة التعذيب بحق موقوفين.

وكان نفوذ الضابط المذكور تراجع بشكل كبير بعد تعيين اللواء إدغار لاوندس، مديراً عامّاً للجهاز. غير أنّ الأخير قرّر قبل أشهر، بشكل مفاجئ، تعيينه في مركز مهمّ، ما أتاح له استعادة نفوذه في المديرية.

وتؤكّد معلومات أنّ هذا التعيين جاء، بعد زيارة السفير السعودي وليد بخاري، للاوندس، برفقة والد الضابط الذي طلب منه «الاهتمام بولدنا». وتناول لاوندس، العشاء كذلك في منزل والد الضابط بحضور بخاري. وكان الاهتمام السعودي واضحاً بالضابط في أثناء مشاركته في الاحتفال باليوم الوطني السعودي.

«الواسطة» السعودية شملت أيضاً شقيق الضابط والذي نُقل إلى وظيفة في السراي الحكومي، بعدما كان يشغل وظيفة مدنية في أمن الدولة.

مسجد الأشرفية في حملة مخزومي الانتخابيّة!

لا يُفوّت النائب فؤاد مخزومي، وسيلة لتعزيز موقعه في الانتخابات النيابية المقبلة والسعي إلى نيل أكثر من مقعد، على أمل تحقيق حلمه الأكبر بالوصول إلى السراي الحكومي. جلسات «الأرغيلة» كل أحد في المقاهي للقاء عدد من أهالي بيروت، وفتح باب الخدمات وإقامة «طنّة ورنّة» لكل هبة يقدّمها، أيّاً يكن حجمها، كل ذلك جزء من حملته الانتخابية. لكن ما فاجأ أبناء بيروت أن يصل الأمر به إلى استخدام مسجد لأغراض انتخابية، وبأسلوب «التفنيص»!

بدأت الحكاية عندما أعلن مخزومي، من داخل دار الفتوى، عقب لقائه مفتي الجمهورية قبل أيام، أنه سيتولّى على نفقته وعبر مؤسّسته إعادة بناء مسجد الحسنين الذي دمّرته الحرب الأهلية في شارع برجاوي بالأشرفية، في محاولة لـ«تكبير» صورته أمام أهالي بيروت، عبر القول إنه الوحيد القادر على بناء المسجد وفرض الأمر على الأحزاب المسيحية التي كانت ترفض المشروع. وإلى ذلك، تبرّع نائب بيروت، من دون أن يكلّفه أحد، بتغيير اسم المسجد من «الحسنين» إلى «التوبة»، بعدما أسرّ لمقرّبين بأنه لا يفضل اسم الحسنين.

مع ذلك، استبشرت فاعليات بيروتية تسعى منذ سنوات إلى بناء المسجد، خيراً بتصريحات رئيس حزب «الحوار الوطني». لكن بعد القليل من «النبش» وراء هذه التصريحات، تبيّن، وفق عدد من الحاضرين للقاء في دار الفتوى، أنّ لا علاقة لمخزومي ببناء المسجد، وأنّ ما قاله على المنبر يخالف ما قاله دريان، داخل القاعة المغلقة.

وينقل الحاضرون أنّ دريان، أوضح لمخزومي، وموظّفيه المرافقين أنه تلقّى وعداً من قطر بإعادة بناء المسجد على نفقتها، على غرار مشروع بناء «مسجد الإمام الشافعي» في منطقة الصنائع، مشيراً إلى أنه تشاور في الأمر مع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية القطري غانم بن شاهين بن غانم الغانم، الذي زار بيروت أخيراً لافتتاح «مسجد الإمام الشافعي».

ويشير هؤلاء إلى أنّ تبنّي مخزومي، لمشروع إعادة الإعمار يهدف بالأساس إلى استغلاله انتخابياً، ولو من باب الدعاية غير الصحيحة، إضافةً إلى محاولته إرضاء بعض الأحزاب المسيحية التي لا تعارض إعادة الإعمار، لكنها ترفض تشييد مبنى للاستثمار ملاصق للمسجد، تخصّص أرباحه للمسجد ومشايخه وخادميه.

سفارات تحذّر من حرب

تلقّت جمعيات NGO›s، طلبات من سفارات غربية تموّل أنشطتها أن تضع في استراتيجيتها للمرحلة المقبلة خططاً لمواجهة احتمالات اندلاع حرب في لبنان. ورغم أنّ مثل هذا الطلب قد يندرج في إطار الاستعدادات الروتينية المسبقة للعمل في مناطق ساخنة، إلا أنّ مصادر في الجمعيات أشارت إلى إلحاح من السفارات على تلبية هذا الطلب.

قيادة جديدة لـ«فتح» في لبنان

انتهى المؤتمر التنظيمي السابع لحركة «فتح» أمس بانتخاب قيادة جديدة لإقليم لبنان، تترجم إحكام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سيطرته على الحركة وإبعاد المناوئين له. تقدّم حضور المؤتمر الذي عُقد في مقر السفارة الفلسطينية في بيروت، الممثّل الخاص لعباس، نجله ياسر عباس، والسفير الجديد محمد الأسعد المقرّب من الأخير. ومن بين 154 فتحاوياً شاركوا في المؤتمر، ترشّح ثلاثون لعضوية قيادة «ساحة لبنان» في فتح. ومن أبرز الفائزين الـ 15، رياض أبو العينين نجل القيادي الفتحاوي سلطان أبو العينين بعد تسوية خلافه مع سلطة رام الله التي كانت بصدد عزله عن منصبه في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وملاحقته بقضايا فساد، والعميد محمد العمري الذي أوفدته رام الله قبل نحو ثلاث سنوات لتولّي جهاز استخبارات الحركة والسفارة، وهو مُقرّب من ياسر عباس ومن رئيس الاستخبارات العامة في السلطة ماجد فرج.

وحتى ساعة متأخّرة من ليل أمس، كان عباس الابن يبذل قصارى جهده لانتخاب العمري أمين سر للحركة في لبنان خلفاً لفتحي أبو العردات.

(الأخبار)

تقرير

الحسابات الوطنية «مش محسوبة صح»؟

ماهر سلامة

نشرت إدارة الإحصاء المركزي، أخيراً، تقريراً عن الحسابات الوطنية للعامين 2022 و2023 والتي تتضمن تقديراتها للناتج المحلّي الإجمالي والعناصر الأساسية التي يتشكّل منها باكثر من طريقة، مثل الأجور والأرباح والاستهلاك... لكن منهجية الوصول إلى هذه الأرقام والتقديرات، تثير الكثير من الشكوك لأنها تعتمد على معايير حُدّدت قبل أكثر من عشر سنوات ولم تعد ملائمة للواقع الحالي، فضلاً عن أن فيها الكثير من الإسقاطات المستندة إلى تقديرات لمسوحات وبيانات طرأت عليها متغيّرات جذرية غير ملحوظة. وهذا يعني أن تقدير الحسابات الوطنية ينطوي على شوائب جوهرية وأن التعديلات التي يمكن تصحيحها قد تغيّر النتائج بشكل كبير.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو المؤشّر الأكثر استخداماً لقياس حجم النشاط الاقتصادي في أي بلد. إذ يجمع القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتَجة خلال مدة زمنية محدّدة. وفي لبنان، تتولى الإدارة المركزية للإحصاء (CAS) مهمة احتسابه بالاعتماد على منهجية الجدول المتوازن للعرض والاستخدام (Supply and Use Table)، التي تحدد علاقة الإنتاج بالإنفاق والاستهلاك والادخار. لكن منذ نهاية عام 2019، واجه لبنان أزمة مالية ونقدية غير مسبوقة: انهيار سعر الصرف الرسمي، ظهور أسعار موازية متعددة، معدل سنوي للتضخم يتجاوز الـ100%، وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين. أمام هذا الواقع، لم تعد أدوات القياس الاقتصادية التقليدية صالحة بناءً على المعايير التي حُدّدت في السنوات الماضية، وهو ما دفع إدارة الإحصاء المركزي، إلى تعديل طريقتها لتقدير الناتج المحلي. ورغم أن هذه التعديلات أنقذت النظام الإحصائي من الانهيار الكامل، إلا أنها أدت أيضاً إلى تشوّهات منهجية عميقة.

> الأزمة دفعت آلاف المؤسسات إلى التوقف عن التصريح أو إلى تقديم بيانات غير دقيقة

بيانات الـTVA موثوقة؟

تُلزم معظم الشركات اللبنانية المسجّلة بضريبة القيمة المضافة بتقديم تصريح ربعي يبيّن حجم المبيعات والمشتريات وقيمة الضريبة المستحقة. تأخذ الإدارة هذه التصاريح لتقدير إجمالي قيمة المبيعات في كل قطاع اقتصادي. من هذه المبيعات يتم خصم قيمة الاستهلاك الوسيط، فيُستخرج ما يُعرف بالقيمة المضافة الإجمالية (GVA) لكل قطاع، ثم تُجمع القيم المضافة لجميع القطاعات، ويُضاف إليها صافي الضرائب على المنتَجات، للحصول على الناتج المحلي من جانب الإنتاج. لكن انفجار الأزمة وانهيار القطاع المصرفي إضافة إلى انهيار تثبيت سعر الصرف، دفع آلاف المؤسّسات إلى التوقف عن التصريح أو إلى تقديم بيانات غير دقيقة بسبب فروقات أسعار الصرف، وهذا كان واضحاً في آلاف التقارير الصادرة عن مدققي الحسابات التي لا توافق على اعتبار أن حسابات وبيانات هذه المؤسسات تعبّر بشكل عادل عن الواقع. كما إنه وبشكل تدريجي بدأت بعض المؤسسات، وعلى صعيد قطاعي تتعامل بالدولار نقداً من دون أن تعكس هذه العمليات في سجلاتها الرسمية. وكانت هذه إحدى نتائج انهيار القطاع المصرفي وتحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي، يصعب فيه التعقّب المالي للشركات. النتيجة هي أن القيمة المضافة لا تمثّل مستواها الحقيقي، ما يؤدي إلى تشوّهات في تقدير الناتج المحلي الإجمالي.

الأسرة بلا ميزانية

الاستهلاك الوسيط هو مجموع السلع والخدمات التي تستهلكها المؤسّسات في عملية الإنتاج. ويُقدّر الاستهلاك الوسيط، في العادة، عبر نسب المدخلات إلى المخرجات التي تم تحديدها في سنوات سابقة. عملياً، هذه النسب محتسبة على أساس مسوحات مُطبقة بين سنوات 2004-2008، وعُدّل عليها عام 2011. هذه النسب تُظهر البنية الاقتصادية الثابتة لكل قطاع، أي العلاقة «الطبيعية» بين حاجاته إلى مواد وسلع أولية للإنتاج، وبين ما ينتجه من سلع قابلة للاستهلاك المحلي أو التصدير. وتتم هذه العملية على أساس فترة مرجعية (مثل 2004–2008)، لكن الواقع أن هذه الفترات المرجعية يتم تحديثها بشكل دوري من أجل تضمينها أي تغيّرات جذرية في البنية الاقتصادية. والواقع، أنه منذ عام 2008 سجّل الاقتصاد في لبنان تغيّرات كثيرة. ففي نهاية 2008 نفسها اندلعت أزمة مالية عالمية انعكست على لبنان في تدفّق هائل وكبير للأموال التي خلقت طفرة مالية - مصرفية استعملها مصرف لبنان لتحفيز الدين. فزادت الدولة استدانتها من المصارف، وزاد مصرف لبنان استدانته من المصارف وزادت مديونية الأسر والشركات للمصارف. الغرق في الدين لم يكن مجرّد طفرة عابرة، إذ معها تحفّزت أسعار العقارات أيضاً، ما عمّق التشوّهات أكثر بكثير مما كانت عليه. وبالتالي فإن هذه التغيّرات مثلاً، كان يفترض أن تظهر في النسب المعيارية للمدخلات (المواد والسلع والخدمات الأولية) إلى المخرجات (السلع النهائية). أيضاً في 2011 بدأ النزوح السوري نحو لبنان، ما أحدث تغيّرات أيضاً في ما يصطلح على تسميته «سوق» العمل. فقد كانت هناك خصائص لهذا النزوح مختلفة عن العمالة السورية التقليدية الآتية إلى لبنان، فضلاً عن أن الأعداد كانت ضخمة جداً ووضعت ثقلاً كبيراً على اقتصاد يكاد يكون فيه الإنتاج شبه معدوم، فضلاً عن أن الزيادة السكانية الهائلة، فضلاً عن تهريب السلع إلى سوريا، كان له وزن كبير في طبيعة الإنتاج وكلفة الاستيراد. من ناحية أخرى، كان دائرة الإحصاء تُسقط سنوياً النسبة التشغيلية للمدخلات إلى المخرجات، وهي النسخة السنوية المحدَّثة من النسب الهيكلية (المعيارية)، وتُطبّق عملياً في الحسابات كل سنة باستخدام مؤشرات الإنتاج والأسعار، لتقدير القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط بناءً على بيانات حديثة من دون تغيير الهيكل الأساسي. بعد الأزمة استخدمت الإدارة نفس النسب التشغيلية لعام 2019، لأن النسب الجديدة، أي نسب ما بعد الأزمة، أعطت نتائج غير منطقية. هذا القرار أبقى النموذج متوازناً حسابياً لكنه جعله بعيداً من الواقع الاقتصادي، إذ لم يعكس تغيّر سلوك الإنتاج المحلي ولا تأثير ارتفاع الأسعار في الكلفة.

(مروان بو حيدر)

والأمر نفسه ينطبق على استهلاك الأسر. في العادة يُقدّر إنفاق الأسر عبر مسوح ميدانية حول الدخل والإنفاق ومنها تعدّ ميزانية الأسرة التي تسمح بتكوين أوزان لكل بند من بنود الاستهلاك. لكن المسوحات لم تُجرَ منذ زمن، والأوزان التي يستخدمها الإحصاء المركزي في احتساب مؤشّر أسعار الاستهلاك لم تُحدّث منذ 2011، بل اعتمدت إدارة الإحصاء المركزي على طريقة الفرق (Residual): الاستهلاك يساوي الناتج المحلي ناقص مجموع الإنفاق الحكومي والاستثمارات وصافي الصادرات. هذه الطريقة تجعل الاستهلاك مجرد رقم لتوازن المعادلة، لكنه لا يعكس فعلياً مستوى معيشة المواطنين. أي خطأ في البنود الأخرى ينتقل مباشرة إلى الاستهلاك، ما يضعف مصداقية التقدير.

غياب منهجية الدخله

في الحسابات القومية يمكن قياس الناتج بثلاث طرق: الإنتاج، الإنفاق، والدخل. في لبنان، لا يمكن تطبيق طريقة الدخل، لأن بيانات الأجور والأرباح غير متوافرة. فكثير من الأجور تدفع نقداً بالدولار ولا تُسجّل في الضرائب أو الضمان الاجتماعي. كما توقفت الشركات عن التصريح عن ميزانياتها الحقيقية. هذا الغياب يحرم الحسابات من وسيلة التحقق المتقاطع ويجعل الناتج المحلي غير قابل للتدقيق المستقل. والمنهجية التي استخدمتها الإدارة المركزية للإحصاء خلال الأزمة مكّنتها من الحفاظ على نظام حسابات وطني شكلي، لكنها فقدت الدقة الاقتصادية الحقيقية. الناتج المحلي أصبح أقرب إلى تقدير نظري يعتمد على فرضيات وأسعار غير واقعية. ورغم الجهد المبذول، فإن غياب المسوحات الميدانية واعتماد الأسعار الافتراضية وتغيّر أسعار الصرف يجعل الناتج المحلي أداة تقريبية لا يمكن استخدامها بشكل جدي إلا بحذر شديد.

الأسر تعيش على التحويلات

نشرت الإدارة المركزية للإحصاء تقديرات الحسابات القومية للبنان لعامَي 2022 و2023، التي تتضمن الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته القطاعية. وتُظهر البيانات أن الاقتصاد اللبناني لا يزال في حالة ركود حقيقي رغم الزيادات الكبيرة في القيم الاسمية الناتجة من ارتفاع الأسعار، كما تبيّن أن الدخل القومي الإجمالي يصل إلى 31,5 مليار دولار بينما الدخل القومي المتاح يصل إلى 37,4 مليار دولار، ما يشير بوضوح إلى أن الأسر المقيمة في لبنان تعتمد بشكل أساسي في معيشتها على تحويلات المغتربين التي تموّل جزءاً مهماً من الإنفاق الداخلي.

قدّرت إدارة الإحصاء المركزي، الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بنحو 2,760 تريليون ليرة لبنانية، مقابل 651 تريليون ليرة في عام 2022. وتعود هذه الزيادة الكبيرة في القيم الاسمية إلى التضخّم، إذ ارتفع مؤشر الأسعار العام (Deflator) بنسبة 321,8% في عام 2023، بعد زيادة نسبتها 151,1% في عام 2022. وعند احتساب الناتج بأسعار ثابتة (أي بعد استبعاد أثر الأسعار)، يظهر أن النمو الحقيقي لم يتجاوز 0,5% في 2023 مقارنة مع 1,8% في 2022 و2,1% في 2021. وهذا يعني أن النشاط الاقتصادي لم يسجّل أي توسّع فعلي. وبالأسعار الجارية المحوّلة إلى الدولار الأميركي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 31,6 مليار دولار، أي ما يعادل 59% من مستواه في عام 2019 (53,3 مليار دولار). وتشير هذه المقارنة إلى أن الاقتصاد اللبناني لا يزال أصغر حجماً مما كان عليه قبل الأزمة المالية.

وبلغ الدخل القومي الإجمالي، بحسب الإحصاء المركزي، نحو 2,752 تريليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل 31,5 مليار دولار، بينما بلغ الدخل القومي المتاح 3,272 تريليونات ليرة، أي ما يقرب من 37,4 مليار دولار. ويُفسّر الفارق بين المؤشرين بالتحويلات المالية من اللبنانيين في الخارج، التي ما تزال تؤدي دوراً أساسياً في تمويل الإنفاق الداخلي، وإن كان حجمها النسبي تراجع مقارنة بالسنوات السابقة.

يُظهر التحليل الذي نشرته إدارة الإحصاء المركزي أن الاستهلاك النهائي هو العنصر المهيمن في الاقتصاد. فقد بلغ إجمالي الاستهلاك النهائي (الخاص والعام) 3,152 تريليونات ليرة في عام 2023، أي ما يعادل 114% من الناتج المحلي. ويشكّل الاستهلاك الأسري الجزء الأكبر بنسبة تقرب من 110%، مقابل نحو 4% فقط للاستهلاك الحكومي.

أما الاستثمار الإجمالي (التكوين الرأسمالي) فبلغ 686 تريليون ليرة، أي ما يعادل 25% من الناتج المحلي. وتعود الزيادة في هذا البند بمعظمها إلى تغيّر الأسعار، بحسب ما تقرير الإحصاء المركزي، إذ لم يتجاوز النمو الحقيقي في الاستثمار 1,2%.

في المقابل، ظل العجز في صافي الصادرات كبيراً، إذ بلغ الفرق بين الصادرات والواردات نحو 39% من الناتج المحلي. فقد سجّلت الواردات ما يعادل 64% من الناتج مقابل 25% للصادرات، ما يدل على استمرار الاعتماد الكبير على السلع والخدمات المستوردة.

من حيث الأنشطة الاقتصادية، بلغت القيمة المضافة الإجمالية في 2023 نحو 2,522 تريليون ليرة، بزيادة اسمية تقرب من 301% عن العام السابق، لكنها تُخفي تراجعاً طفيفاً في القيم الحقيقية بنسبة 0,9%.

ويظهر من توزيع الناتج على القطاعات أن القطاع العقاري استحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي (حوالى 22%)، تلاه قطاع التجارة والنقل بنسبة تقرب من 17%، ثم الخدمات الشخصية والتعليم والصحة الخاصة بنسبة 11%.

أما القطاعات الإنتاجية المباشرة فظلت محدودة المساهمة: الزراعة شكّلت نحو 3% من الناتج ونمت نمواً حقيقياً بنسبة 3,3%، في حين بقي القطاع الصناعي عند مستوى 15% من الناتج من دون نمو يُذكر. قطاع المال والمصارف تراجع إلى حوالى 2% من الناتج المحلي بعد أن كان من أكبر المكونات قبل الأزمة، نتيجة انكماش النشاط المصرفي وضعف الإقراض.

أما قطاع البناء فسجّل تحسناً نسبياً (6,7%) انطلاقاً من قاعدة منخفضة جداً، بينما شهدت الفنادق والمطاعم تراجعاً حقيقياً بنسبة 31% بعد انتعاش مؤقت في 2022.

تشير بيانات الأسعار إلى ارتفاع شامل في مختلف المكوّنات. فارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك الأسري بنسبة 268%، والاستهلاك الحكومي بنسبة 281%، والاستثمار بنسبة 196%، والصادرات بنسبة 189%.

أما أسعار الواردات فزادت بنسبة 163%، ما يعني أن معدل التضخّم داخل الاقتصاد اللبناني كان أعلى من معدل ارتفاع الأسعار المستوردة، وهو ما يدل على ضغوط داخلية في تكوين الأسعار نتيجة تراجع الإنتاج المحلي وتعدّد أسعار الصرف.

30

في المئة

هي نسبة الأنشطة غير الرسمية وغير المسجّلة من الناتج المحلي الإجمالي علماً أن هذا التقدير يستعمل في سياق عملية قياس تقديرية للواقع

تقرير

«الحقوق - 1»: توظيف «التزوير» في الصراع السياسي؟

فاتن الحاج

على مدى الأسبوعين الماضيين، ضجّت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بخبر «تزوير» علامات طلاب كويتيين في كلّية الحقوق - الفرع الأول في الجامعة اللبنانية. والقضية حالياً تحت تحقيق داخلي في الجامعة وخارجي يجريه جهاز أمن الدولة، بناءً على استنابة قضائية. وعلى خلفيّتها، وضعت رئاسة الجامعة أساتذة وموظفين في التصرّف، في انتظار انتهاء جلاء الحقيقة. وتشير بعض الخيوط، التي بدأت تتكشّف، إلى احتمال أن يكون أشخاص في الكلّية قد تورّطوا في تسهيل تبديل كرّاسات (أوراق امتحانات) أربعة طلاب كويتيين، وتزوير تواقيع أساتذة لقاء مبالغ مالية.

ومع تطلّع الجميع في الفرع إلى محاسبة المرتكبين، يستغرب كثير من أساتذة الجامعة وموظفيها «التضخيم الإعلامي» للحادثة، حتى أنهم باتوا مقتنعين بأنّ هناك حملة تشهير «مُنظّمة» هدفها الإساءة إلى سمعة الجامعة وأهلها، والوصول إلى حدّ التشكيك بشهاداتها.

أمّا الخطأ أوالغشّ الذي أعلن الجميع أنهم لا يغطّونه، فهو وارد دائماً، وإن حصل بطريقة «متطوّرة» أو غير مألوفة هذه المرة.

الأساتذة والموظفون مستاؤون

ثمّة من يسأل: هل يطيح خطأ ارتكبه أربعة طلاب وعدد من الموظفين سمعة 2600 طالب؟ وهل تدفع الجامعة اليوم ثمن حسابات سياسية وطائفية وتسويات جديدة هدفها تغيير طائفة بعض مواقعها الأكاديمية؟

وفي هذا السياق، تعرب الأستاذة في الكلّية عزة سليمان، عن استيائها «من التشهير بأساتذة وموظفين خدموا الجامعة لسنوات كثيرة باللحم الحي، وفي أقسى ظروف الحرب، ووجدوا أنفسهم فجأة بلا حصانة وظيفية ونقابية». وتقول إنها شخصياً طالبت وتطالب بـ«فتح تحقيق جنائي أكاديمي بكل قضايا الفساد، لمحاسبة المرتكبين»، لكنها تشدّد، في المقابل، على أنه «لا يجوز إسقاط جهود موظفين ونشاطات بحثية وإنجازات تتحقّق في هذا المكان، ليس آخرها تقدّم متخرّجي الكلّية في امتحانات نقابة المحامين على باقي الجامعات الخاصة».

وتأخذ سليمان، على رئاسة الجامعة «عدم توفير الحصانة للأساتذة والموظفين الذين جرى التعامل معهم كمجرمين، إذ جُرجروا إلى التحقيقات وشُهِّر بأسمائهم في الإعلام نتيجة تسريب قرار تدبيري داخلي قبل صدور نتائج التحقيق». وفيما أكّدت سليمان، «ضرورة أن تكون التحقيقات شفّافة، وألّا يكون هناك كبش محرقة»، دعت إلى «محاسبة مرتكبي الخطأ ضمن الأصول القانونية، وعدم تحويل النظام داخل الجامعة إلى نظام أمني».

(هيثم الموسوي)

وفي ذات السياق، اعتبرت الأستاذة في كلّية العلوم وفاء نون، أنّ «هذا الملف تمّت معالجته بشكل خاطئ داخلياً وخارجياً»، مؤكّدةً أنّ «هذه الارتكابات لا تتحمّل مسؤوليّتها الكلّية أو الجامعة، إنما يتحمّل مسؤوليّتها مرتكبوها فقط والذين نطلب معاقبتهم وفصلهم عن الجامعة».

بدوره، قال مصدر نقابي مطّلع إنه «لم يسبق لجهاز أمن الدولة أن أجرى تحقيقات أمنيّة في حوادث غشّ في الكلّية، ولكن ربّ ضارّة نافعة، فليأخذ التحقيق مجراه وليحاسب كل من يظهره التحقيق مرتكباً»، مشيراً إلى أنّ «الكلّية أجرت تحقيقاً قبل وصول جهاز أمن الدولة ورفع المدير تقريره إلى رئاسة الجامعة». ولفت المصدر إلى أنّ «رابطة الأساتذة لم تتدخّل لأنّ القضية بيد القضاء»، وهي تنتظر نتائج التحقيق لتبني على الشيء مقتضاه».

وفيما منع بعض الطلاب الاحتجاج بأوامر حزبية، يقول بعض الأساتذة إنّ «القوى الطائفية أمعنت تدميراً في الجامعة، والسّجال في أي قضية يدخل في إطار الاصطفافات، فالتزوير ممنوع، لكن ما يحصل هو توظيف المخالفات في الصراع السياسي».

هكذا ومع بداية كل عام جامعي، يشعر الأساتذة وكأنّ جامعتهم تُستهدف بحملات إعلامية، تحت عنوان «فضح المخالفات فيها»، فيما السبب الأساسي «سياسي، ليس إلّا».

تقرير

المزارعون يَشكُون من الاستيراد المُتفلِّت... والتهريب

سامر الحسيني

يشكو المزارعون اللبنانيون من فتح دولتهم حدودها البرّية على مصراعيها أمام الصادرات العربية، التي تُغرق الأسواق، بما يتسبّب بانهيار الأسعار وعجزهم عن تصريف منتوجاتهم المتكدّسة في البرّادات. وفي المقابل، تقفل الدول العربية، ولا سيّما سوريا والأردن والسعودية، حدودها أمام الصادرات اللبنانية، رغم استقبال لبنان يومياً لأكثر من أربعين شاحنة زراعية سورية وأردنية وسعودية، تحمل أطناناً من الجزر والفستّق الحلبي والملوخية والبامية والرمّان والملفوف والقرنبيط.

ولا يقتصر الأمر على هذه الأصناف، إذ يؤكّد رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين، إبراهيم الترشيشي، «دخول أطنان من البندورة والخيار والزيتون والحمضيات، يتمّ إخفاؤها في الشاحنات الزراعية، تحت أسماء سلع زراعية أخرى مسموح استيرادها». ويُشير، للتدليل على إدخال خضار بشكل غير قانوني، إلى ضبط وزارة الزراعة والجمارك أطناناً من البندورة والخيار والحمضيات في سوق قب إلياس.

رغم كل المراجعات التي أجراها وزير الزراعة نزار الهاني، مع نظيريه السوري والأردني من أجل السماح بدخول البطاطا اللبنانية إلى بلديهما، إلّا أنهما يرفضان ذلك بشكل مطلق. ومع ذلك، لا يؤيّد الترشيشي، «ممارسة مبدأ المعاملة بالمثل».

> أكثر من 40 شاحنة زراعية سورية وأردنية وسعودية تعبُر الحدود اللبنانية يومياً

وأمام هذه الواقع، يأمل المزارعون أن يصدر وزير الزراعة غداً الإثنين، قراراً بحصر الاستيراد الزراعي في إيجازات مسبقة تراعي حاجة السوق اللبنانية، بحيث يُسمح فقط بما هو مطلوب فعلاً لتغطية احتياجات المستهلك والسوق. وهو ما يأمل الترشيشي، أن يُنهي «الروزنامة الزراعية المشؤومة، التي أقرّها الوزير السابق عباس الحاج حسن، والتي لم تجلب سوى الخسائر للقطاع الزراعي، وغيّبت مصلحة المزارع اللبناني».

رئيس نقابة الخضار والفاكهة في البقاع، عمر حاطوم، يؤكّد هو الآخر أنّ «الأسواق اللبنانية غارقة بكمّيات كبيرة من المنتجات السورية المهرّبة، ما يُسبّب انهياراً في أسعار المنتجات اللبنانية ويُعمّق أزمة المزارعين الذين يعانون أصلاً من توقّف أسواق التصدير». لذا، يتمنّى حاطوم، أيضاً أن يطبق وزير الزراعة قريباً «آلية استيراد مقيّدة بإيجازات مسبقة تراعي مصلحة الفلاح اللبناني وحاجة السوق المحلّية».

تقرير

الولادات السورية «المُقنَّعة» تتزايد: 50 ألف مكتوم قيد محرومون من «الهوية اللبنانية»

زينب حمود

تتوسّع ظاهرة الولادات «المُقنَّعة» أخيراً، ولا سيما في مجتمع النازحين السوريين والعمال الأجانب والعاملات في الخدمة المنزلية، الذين يقيمون ويعملون في لبنان بصورة غير نظامية. وبما أنه دوماً ما يحضر عند الأزمات من يستغلّها، وجد عدد من المخاتير في الوضع الراهن فرصة للمتاجرة بإفادات «مكتومي القيد»، وقاموا بتوزيعها على أجانب لا يستحقّونها. حرّك ذلك لدى الدولة «الفوبيا» تجنيس السوريين، ما أدّى إلى تشدّدها في منح الهويات لمن يستحقّها. الأمر الذي عمّق معاناة حوالى 50 ألف مكتوم قيد من أصول لبنانية، وجدوا أنفسهم في تحدّ لإثبات «لبنانيتهم» قبل تسجيل قيدهم في سجلّات الأحوال الشخصية. لطالما تأثّر مكتومو القيد اللبنانيون بسوء إدارة ملف النزوح السوري في البلاد، وإصدار قرارات عشوائية تقيّد الوجود غير النظامي للأجانب، من دون استثناء مكتومي القيد منها. وآخر هذه القرارات حرمان الطلاب غير الحائزين على إقامات والذين نجحوا في الامتحانات الرسمية من الشهادات، و«راحت شهادات مكتومي القيد في الطريق»، كما قالت الموظّفة في المنطقة التربوية لـ«بتول» (مكتومة قيد) عندما سألتها عن شهادتها الرسمية. وظلّت بتول، حالها كحال غيرها من مكتومي القيد، «قلقة من إقفال باب التسجيل في الجامعات»، حتى تراجعت الحكومة عن قرارها الأخير وأفرجت عن شهادات جميع الطلاب.

وأكبر دليل على الـ«فوبيا» من تجنيس السوريين وانعكاسها سلباً على ملفات مكتومي القيد اللبنانيين هو اقتراح قانون منع إعطاء مكتومي القيد من مواليد عام 2011 وما بعد الجنسية اللبنانية ربطاً بـ«شهادات مكتومي قيد يبيعها مخاتير لمواليد النازحين السوريين»، الذي تقدّم به النائب جورج عطاالله قبل ثلاث سنوات. صحيح أن القانون المُقترح لم يمرّ، و«لحق بالجنسية لا يزال محفوظاً بالقانون لمكتومي القيد من أصل لبناني، ممن لم يختاروا الجنسية اللبنانية وفقاً للأصول القانونية المرعيّة الإجراء، ويتمتعون بالمؤهّلات القانونية اللازمة لاكتساب الجنسية اللبنانية كما نصت عليها معاهدة لوزان 1923 والقرار الرقم 2825 الصادر في عام 1924. أمّا من أهمل قيده من قبل والده اللبناني المُدوّن قيده وفقاً للأصول، فلا نعدّه مكتوماً للقيد، بل مُهملاً قيده، ويمكن تسجيله بموجب قرار قاضٍ منفرد للأحوال الشخصية»، بحسب المديرة العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية رودينا مرعب. لكن النصّ شيء والتطبيق شيء آخر. فعند النظر في دعاوى مكتومي القيد، سرعان ما يتبيّن حجم العراقيل والتحفّظات، التي تصعّب إثبات الأحقية بالهوية اللبنانية.

ظلّت سارة (مكتومة القيد)، مثلاً، سنتين ونصف سنة تحاول تسجيل زواجها إدارياً في سجلّات النفوس من خلال وضع إشارة زواج على قيد زوجها اللبناني، لكن «كل المحاولات باءت بالفشل، بسبب الإجراءات الطويلة، وتكاليف توكيل محام، وحرق الأعصاب»، كما تقول، حتى قرّرت أخيراً «التوقف عن متابعة الملف وإنجاب أولاد وإن كان مصيرهم سيكون مثلي، مكتومي قيد». وهنا تبرز خطورة تأجيل البتّ في ملفات مكتومي القيد، من خلال توريث الأزمة، وارتفاع عدد مكتومي القيد أكثر فأكثر، ربطاً بـ«أكبر إشكالية في هذه المسألة وهي عدم القدرة على تسجيل الزواج والولادات التي ستصبح حُكماً مكتومة القيد».

وبعدما تحرّكت عجلة القضاء مطلع عام 2025، «شهّلنا في دعاوى مكتومي القيد التي كانت عالقة، وإن ليس بالطريقة المطلوبة، خاصة بعد تراكم الملفات لسنوات»، بحسب المحامية نورما حلاوي. فمعالجة ملفات مكتومي القيد تتطلب تسهيلات واختصار الطريق في كثير من الأحيان، بحسب ما يؤكّده أكثر من محام يتابعون دعاوى مكتومي القيد لـ«الأخبار». ويشرح أحدهم: «لا تستدعي كل الدعاوى تحقيق الأمن العام، هناك قضايا واضحة ولا لبس فيها يمكن للقاضي البت فيها فوراً، خاصة عندما يكون الأب لبنانياً وأهمل تسجيل قيد أولاده خلال مهلة السنة، أو عندما يتقدّم الزوج بطلب رجائي أمام قاضٍ منفرد جزائي ناظر في الأحوال الشخصية من أجل وضع إشارة زواج على قيده تدلّ على زواجه من مكتومة قيد، إذ لا يقبل القاضي إفادة «مكتومي القيد» من المختار ويشترط تحقيق الأمن العام قبل مطالعة النفوس وإصدار الحكم». ويتحدّث المصدر عينه عن «رفض الأب في إحدى القضايا إجراء فحص الحمض النووي للتأكد من صحة النسب ومنح الجنسية للابن، ما أدّى إلى حرمان الأخير من حقّه في الهوية»، معلّقاً: «يمكن تخطي إجراء الحمض النووي لأنه ليست كل الإجراءات مُنزّلة، ويمكن للقضاة الاجتهاد والتساهل وهذا ما يحصل أصلاً في بعض القضايا المماثلة، فلماذا لا يُعمَم هذا التساهل على جميع القضاة؟».

> لا تستدعي كل دعاوى مكتومي القيد تحقيق «الأمن العام»، ويمكن تخطّي فحص الحمض النووي

حاول المدير العام السابق للأحوال الشخصية إلياس خوري اختصار الطريق أمام الأولاد اللبنانيين الشرعيين الذين أُهمل قيدهم ضمن مهلة السنة المحدّدة في القانون، وتسريع تسجيلهم عبر إنشاء لجنة مختصّة تنظر في الطلبات، عبر مشروع قانون، لم يبصر النور، رغم مرور أكثر من عامين على اقتراحه. وخلافاً لما حاول خوري الدفع باتجاهه، ازدادت ملفات مكتومي القيد تعقيداً بسبب «عدم التمييز بين مكتومي قيد لبنانيين وولادات سورية لم تُسجّل، ومحاولات التزوير التي يقوم بها بعض المخاتير لمنح إفادات «مكتوم قيد» للسوريين»، بحسب مسؤولة المناصرة في جمعية «رواد الحقوق»، برنا حبيب. الأمر الذي تطلّب تحقيقات أوسع لتثبيت «لبنانية» مكتوم القيد، بدلاً من تسوية الوجود السوري غير الشرعي ومعالجة تبعاته، ولا سيما التشجيع على تسجيل الولادات التي تقع على الأراضي اللبنانية.

من جهتها، تقول مرعب لـ«الأخبار» إن «النازحين السوريين الذين أُهمل قيدهم، لا يمكن أن يُعتبروا مكتومين للقيد، فلديهم قيود في بلادهم»، مشيرةً إلى أنه «عملنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل وقوعات ولاداتهم على الأراضي اللبنانية بقدر الإمكان وتسجيلهم وفق قيود أهلهم السوريين، وقد تمّت معالجة الأمر بقرارات صدرت عن مجلس الوزراء أعفت هذه الولادات من اللجوء إلى القضاء المختصّ في حال تأخر تسجيلهم من قبل ذويهم». أما عن إمكانية وضع تسهيلات في الإجراءات المطلوبة أمام تسجيل القيد، فتؤكد مرعب أنه «لا يمكن أن يتمّ منح الجنسية أو الهوية اللبنانية إلّا بعد تسجيل قيودهم في سجلّات الأحوال الشخصية عن طريق إثبات أحقيتهم أمام المحاكم الحقوقية المختصة بعد إجراء تحقيقات بهذا الخصوص من قبل المحاكم المعنيّة وإلّا عن طريق منح الجنسية اللبنانية بموجب مرسوم جمهوري». وهذه الشروط هي التي تفسّر يأس حوالى 50 ألف مكتوم قيد لبناني الأصل، في أن يحصلوا على حقهم في الاعتراف القانوني بوجودهم، وهو ما يفسّر «قلّة عدد من يتابع قيده منهم، لما تحتاج إليه مثل هذه الملفات من مستندات وتحقيقات ومتابعة أمام المحاكم المختصّة»، باعتراف مرعب نفسها.

(مروان بو حيدر)

تقرير

مفوضية اللاجئين: لا استشفاء للسوريين

رأجانا حمية

مطلع تشرين الثاني المقبل، تُنهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ارتباطها بالنازحين السوريين على المستوى الاستشفائي، مع التوجّه إلى وقف دعمها الكامل للرعاية الصحية الثانوية، بعدما أوقفت في وقتٍ سابق من هذا العام تمويل الرعاية الصحية الأولية. القرار هذه المرة نهائي، إذ أكدت المفوضية أنه لن يكون هناك تمديد أو فتح لسنة استشفائية جديدة، ما يعني عملياً نهاية العلاقة الصحية بينها وبين النازحين.

هذا المسار الذي بدا مدروساً من جانب المفوضية، أحدث إرباكاً واسعاً في القطاع الصحي اللبناني، خصوصاً أن المفوضية كانت تدفع نحو 20 مليون دولار سنوياً بدل خدمات استشفائية، وهو مبلغ كان يسدّ جزءاً كبيراً من كلفة علاج النازحين في المستشفيات الحكومية التي تحملت العبء الأكبر من هذه المسؤولية في السنوات الماضية.

دفع هذا الإعلان المستشفيات الحكومية إلى رفع الصوت عالياً، ولا سيّما في مناطق الشمال حيث تتركّز النسبة الأكبر من النازحين، نظراً إلى ما سيتسبب فيه القرار من مضاعفة الأعباء المالية والتشغيلية على المؤسسات الاستشفائية، وحرمان عددٍ كبير من المرضى السوريين من تلقي العلاج. لذلك، حذّرت إدارات المستشفيات من أن القرار «سيضع الطواقم الطبية أمام تحديات إنسانية وأخلاقية بالغة الصعوبة»، مطالبةً بإعادة النظر فيه، ولو «عبر الإبقاء على تغطية الحالات الصحية الطارئة والإنسانية فقط».

لكن لا تغيير في القرار. فالمفوضية حاسمة في موقفها، إذ تواجه، بحسب المصادر، تراجعاً غير مسبوق وحاداً في التمويل، ما أدخلها في «حالة من عدم اليقين حيال تدفّقات التمويل». ازدادت الصورة قتامةً أواخر آب الماضي، بعدما تلقّت المنظمة «26% فقط من الموارد المطلوبة». وبحسب ما أكدته مصادر المفوضية لـ«الأخبار»، فإن الأمر ببساطة يعود إلى أنه «لم يعد لدينا تمويل من الجهات المانحة، ولسنا قادرين على الإنفاق من موارد غير متوافرة لدينا». لذلك، ستنهي المفوضية اعتباراً من كانون الأول المقبل الدعم الكامل لـ45 ألف لاجئ، بمن فيهم النساء الحوامل، ممن كانوا يتلقون خدمات الرعاية الثانوية.

سبقت هذه المحطة محطات عدة سقطت خلالها الخدمات الاستشفائية تدريجياً، إذ بدأ سحب البساط منذ عام 2023 مع تراجع أعداد المستفيدين من 63 ألف مريض إلى 45 ألفاً عام 2024، وصولاً إلى «صفر إحالة» في العام الحالي بعد إلغاء برامج الرعاية الأولية التي كان يستفيد منها نحو 40 ألف نازح.

ولم يقتصر التراجع على القطاع الصحي، إذ تشير المفوضية إلى تراجع دراماتيكي بنسبة 80% في أعداد المستفيدين من مساعدات الحماية الطارئة النقدية، من 82 ألفاً إلى 18 ألفاً فقط.

وانسحب الأمر نفسه على برنامج المساعدات النقدية، فمنذ كانون الثاني الماضي، أُوقف الدعم عن 347 ألف فرد، أي ما يعادل 60% من مجموع المستفيدين. كذلك طال التقليص برنامج المساعدات النقدية للإيواء بنسبة 90%، إذ انخفض عدد المستفيدين من 95 ألفاً إلى 11 ألفاً فقط.

وشملت التخفيضات حتى الأمكنة، إذ لم يبقَ من مكاتب الاستقبال التابعة للمفوضية سوى مركز واحد في بيروت (منطقة الجناح)، بعدما أُقفلت المراكز الأخرى تباعاً، وآخرها مركزا البقاع والشمال، فيما لا يزال مركز صور معلّقاً بلا أي مؤشرات على إعادة تشغيله قريباً. وبذلك، سيصبح مركز بيروت ابتداءً من الشهر المقبل «المركز الرئيسي لأنشطة التسجيل والتحقق على مستوى البلاد، ليغطي جميع المناطق بما في ذلك بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب»، وفق ما أعلنته المفوضية. وهذا يعني أعباءً إضافية تدركها المفوضية جيداً، إذ سيصبح من المتعذّر إتمام الملفات المتبقية بالسهولة والسرعة اللتين كان يتيحُهما توزّع المراكز في المناطق المختلفة.

لأن «ثمة نهاية لكل شيء»، كما يقول رئيس لجنة الصحة النيابية بلال عبدالله، فإن «هذا الأمر طبيعي، ومن البديهي أن تتحول هذه الأموال ونشاط المنظمة إلى سوريا مع عودة النازحين إلى بلادهم في ظل انتفاء الوضع الأمني الذي كان قائماً». ولذلك، إن ما اتخذته المفوضية يأتي في صلب ما تعمل عليه اللجنة اللبنانية - السورية في إطار تسهيل عودة النازحين إلى بلادهم.

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب ZAHER EL-CHAFEI بصفته الشخصية سند بدل ضائع باسمه بالقسم 72 B من العقار /1396/ ميناء الحصن.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

كلمات متقاطعة 4935

افقيا

1- أعلى جبل في مصر - 2- فنان لبناني - 3- نافوس - من الأمراض - 4- للذبة - طريقي - إله - 5- حبيب عبلة في الجاهلية - ضد إستهلاك - 6- من الحيوانات - خداع ومراوغة - 7- مادة تستعمل لتطهير الجروح - 8- حرف جزم - انحسار شعر مقدم الرأس - 9- ماركة مفاتيح عالمية - إحتفال وإستعراض شعبي يجمع بين السيرك والإحتفالات الشعبية في البرازيل - 10- موقع في العراق حدثت فيه معركة كبرى إنتصر فيها العرب على الفرس

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء النبطية - الخطوط الجوية الاردنية - 2- ولاية برازيلية تعتبر أكبر منتج بن في البلاد - فلوس - 3- مسّ بيده - تأتي بعد - ضرب عينه بيده - 4- حرف نصب - بلدة سورية مشهورة بمياهها المعدنية - 5- صفة من فقد إحدى عينيه - خاصم أشد الخصومة - تعب وإرهاق - 6- شاي بالأجنبية - مدخل - أحفر البئر - 7- شاعر كلاسيكي فرنسي - الشحم - 8- يندّم - فأس - نعت - 9- مصاص الدماء في الأفلام السينمائية - 10- إسم حصان عنترة بن شداد - أكل الدواب

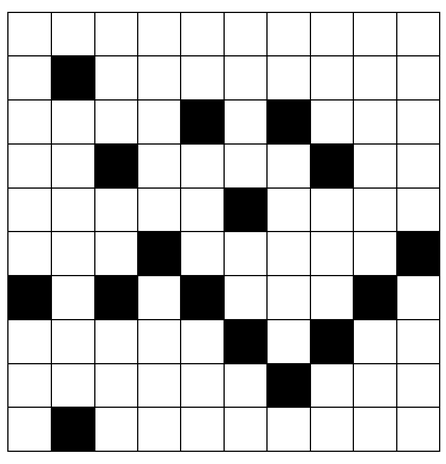

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- قمر الزمان - 2- سميراميس - 3- طم - الأكراد - 4- بروني - بر - 5- بيزا - جحا - 6- نو - تبّ - كارل - 7- لحم - وسيم - 8- جوري - عود - 9- قبرشمون - فو - 10- أمير البحار

عمودياً

1- قسطا بن لوقا - 2- م م م - يوح - بم - 3- ري - برّ - مجري - 4- ارارات - وشر - 5- لالو - بورما - 6- زمانه - سيول - 7- ميكي - كي - نبّ - 8- أسر - جامع - 9- ابحر - وفا - 10- بدر البدور

sudoku 4935

5	1	7	8	4		9	2	
	6			1				
							4	
6			9	3		8		
	5	2				6	3	
		1		6	5			7
	4							
				5			8	
	8	3		2	6	5	1	9

حلول الشبكة السابقة

8	3	5	1	2	4	9	6	7
1	6	4	7	9	3	5	8	2
9	2	7	6	5	8	1	3	4
7	4	1	5	8	6	2	9	3
5	9	6	2	3	1	4	7	8
3	8	2	4	7	9	6	1	5
4	5	9	8	1	7	3	2	6
6	7	3	9	4	2	8	5	1
2	1	8	3	6	5	7	4	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 232

كلمة السر من 9 حروف: مدينة في ولاية كاليفورنيا الاميركية

اوريكا - اوني - بيفرلي هيلز - بلايث - بارك - باسو - بيغ - دوبلين - ريالتو - روس - ستون - سر - فيستا - كورونا - مو - نوفاتو - هوليوود - هب - وست - ويد

س	و	ر	س	ر	ي	ا	ل	ت	و
ب	ي	ف	ر	ل	ي	ه	ي	ل	ز
د	ك	ف	ي	س	ت	ا	م	ي	ا
و	ا	ن	و	ر	و	ك	ن	و	س
و	و	د	د	ي	و	و	ا	ت	ث
ي	ت	ب	و	ا	ا	و	و	ي	ر
ل	ا	ي	ر	ب	ر	ن	ا	ك	و
و	ف	غ	س	ي	ل	ل	ه	ر	س
ه	و	ن	ك	م	ب	ي	ب	ا	ت
و	ن	ا	ب	ا	س	و	ن	ب	ت

حلول الشبكة السابقة: سجنجه

عملية حسابية 232

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪		=	18
X	■	X	■	+	■	
	X	8	٪		=	12
٪	■	٪	■	–	■	
3	X		X		=	30
=	■	=	■	=		
27		32		5		

حلول الشبكة السابقة

69	٪	3	X	4	=	92
	■	+	■	X	■	
9	X	10	٪	6	=	15
٪		X	■	X	■	
5	X	6	٪	3	=	10
=	■	=	■	=		
12		78		72		

شبكة العنكبوت 232

إعداد نعوم مسعود

1 - 5 جزيرة سياحية ايطالية
4 - 16 موسيقي ألماني له عدة اوبرات منها « الفارس والوردة »
14 - 19 لاعب كرة قدم برازيلي
17 - 25 رجل اعمال لبناني نجح في انعاش شركة رينو للسيارات بعد تعثرها
24 - 27 جبل لبناني
27 - 37 منجم فرنسي راحل له كتاب « النبوّات »
35 - 42 شاعر رجل لبناني
42 - 52 ممثلة فرنسية اسطورية انشات مؤسسة لرعاية الحيوانات وحمايتها
51 - 59 دولة اميركية عاصمتها سانتو دومينغو
58 - 68 ديوان وقصيدة للشاعر العراقي بدر شاكر السياب
67 - 72 مدينة لبنانية
72 - 79 عاصمة البوسنة والهرسك
78 - 82 من المعادن
81 - 85 انغام وخضوع وطاعة
84 - 94 رواية للاديب الروسي تولستوي
93 - 98 مغنية لبنانية لها البوم بالليجة الخليجية « زحمة »
97 - 107 منحسة خيالية لحقق من اواخر القرن التاسع عشر في انكلترا
106 - 110 من يعمل في الارض والحدائق ويهتم بالزراعة

حل شبكة العنكبوت السابقة

كفرصغاب - ابو القاسم الشابي - بيكاسو - سواروفسكي - كيني روجرز - زيدبني عشقا - قامشلي - ليزا جونسون - نزار فرنسيس - سيناتور - تورمالين - نجلاء الهاشم - شم النسيم - سيمون - تيمار - اريج - جرير - روبية

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4935

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس أندونيسي (1901-1970). من قادة حركة عدم الإنحياز

5+1+3+2 = تنظيم فلسطيني ■ 10+8+7+4 = حانوت ■ 11+5+6+9 = فيلسوف سويسري

حل الشبكة الماضية: **صموئيل ادامز**

على الغلاف

أوّل اختبار لوقف إطلاق النار: إسرائيل تريد فرض قواعدها

تصاعد القصف الجوي على نحوٍ أعاد الحرب إلى أيام ذروتها (أ ف ب)

غزّة - **يوسف فارس**

استغلّ جيش الاحتلال وقوع «حدث أمني» في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، لفتح بوابة النار مجدّداً على القطاع. وتباينت الروايات التي نقلها المراسلون العسكريون بشكل كبير؛ إذ زعم الإعلام العبري في البداية أن قوة من «كتائب القسام» كانت في طريقها لتنفيذ إغارة على مخبأ العميل ياسر أبو شباب في رفح، ففوجئت بقوة عسكرية إسرائيلية، وقامت بإطلاق صاروخ مضادّ للدروع أو تفجير عبوة ناسفة بآلية عسكرية من نوع «باجر»، ثم الاشتباك مع الجنود الإسرائيليين، ما أدّى إلى مقتل جنديين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح متفاوتة.

غير أن تلك الرواية فنّدتها «كتائب القسام» في تصريح صحافي، أكّدت فيه أنه لا علم لها أو علاقة بـ«الحدث الأمني» الذي أعلنه العدو. وقالت «القسام»: «نؤكد على التزامنا الكامل بتنفيذ كل ما تمّ الاتفاق عليه، وفي مقدّمته وقف إطلاق النار في جميع مناطق قطاع غزة، ولا علم لنا بأيّ أحداث أو اشتباكات تجري في منطقة رفح، حيث إن هذه المناطق حمراء، تقع تحت سيطرة الاحتلال، والاتصال مقطوع بما تبقّى من مجموعات لنا هناك، منذ عودة الحرب في آذار من العام الجاري».

في المقابل، دعا كلٌّ من وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إلى العودة المكثّفة إلى الحرب حتى تحقيق أهدافها المتمثّلة في القضاء على حركة «حماس» وتهجير الفلسطينيين من القطاع، وضمان أن لا تشكل غزة أي تهديد أمني على إسرائيل. وبينما كانت الطائرات الحربية تشنّ غارات على أهداف متفرقة، أعلن مكتب رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، إغلاق كلّ معابر القطاع في وجه المساعدات الإنسانية حتى إشعار آخر.

على أن علامات الاستفهام التي تحيط بصدقية وقوع الحدث المُفترض، تعزّزت مع بيان أصدرته وزارة الخارجية الأميركية في وقت متأخر من ليل أمس، حذّرت فيه من «هجوم وشيك» ستنفّذه حركة «حماس» ضد «شعب غزة»، في إشارة إلى مجموعات العملاء التي تعمل تحت رعاية الاحتلال في مناطق الخط الأصفر. وممّا جاء في بيان الخارجية أنّ هذا «الهجوم المخطّط» ضد المدنيين الفلسطينيين سيشكّل «انتهاكاً مباشراً وجسيماً لاتفاق وقف إطلاق النار، وسيقوّض التقدّم الكبير المتحقّق عبر جهود الوساطة. وتطالب الدول الضامنة «حماس» بالوفاء ببنود اتفاق وقف إطلاق النار».

وهكذا، تقاطعت هذه التحذيرات مع الحدث الغامض الذي نفت المقاومة مسؤوليتها عنه، ومع بنك الأهداف الدسم الذي طاولته الغارات المكثّفة والمجهّزة سلفاً. وعزّز هذا التقاطع فرضية السيناريو المُعدّ مُسبقاً، والذي يوفّر فيه الأميركيون الغطاء السياسي للخطوات الميدانية الإسرائيلية على الأرض، من خلال صنع السردية التي ينطلق منها الفعل لتحقيق غايات سياسية داخلية وميدانية ملحّة.

وفي الساعات الأولى من بدء الغارات الإسرائيلية، تمكّن جيش الاحتلال من اغتيال قائد قوات النخبة في «كتيبة جباليا»، يحيى المبحوح، ونائبه مصطفى الصوالحة، واثنين من مساعديه، هما زكريا أبو حبل ومحمد أبو رفيع، وذلك في قصف نفّذته طائرة مُسيّرة استهدفهم أثناء وجودهم على شاطئ بحر مدينة دير البلح وسط قطاع غزة. وإذ جاء الاستهداف في منطقة بعيدة عن نقاط التوتر والاشتباك، فهو بدا مستنداً إلى معلومة استخبارية دقيقة، علماً أن الشهداء الأربعة نجوا خلال نحو عامين من الحرب من عشرات محاولات الاغتيال، وشاركوا بفاعلية في معارك مخيم جباليا الثلاث.

وتلا هذا الاغتيال قصف جوي تصاعد على نحو أعاد الحرب إلى أيام ذروتها؛ إذ أغارت طائرة مُسيّرة على خيمة تؤوي نازحين في مخيم النصيرات وسط مدينة غزة، ما أدّى إلى ارتقاء ثلاثة شهداء وإصابة آخرين. كما استهدفت الطائرات الحربية منزل عائلة عبد الهادي في مخيم البريج وسط القطاع، وقصفت خيمة تؤوي نازحين في منطقة مواصي خانيونس جنوباً، ما أسفر عن استشهاد سيدة وطفلين وإصابة عدد من الجرحى. وفي منطقة الزوايدة في الوسط، استهدفت طائرة مُسيّرة مبنى تابعاً لـ«شركة فلسطين» للإنتاج الإعلامي، ما أدّى إلى ارتقاء الزميل الصحافي محمد مطير، ونجل الزميل الصحافي محمد الزعانين.

أمّا شمالاً، فأغارت الطائرات الحربية على تجمّع للمواطنين في محيط مستشفى «كمال عدوان»، ما أوقع شهيداً وعدداً من الجرحى، قبل أن تقصف طائرات الاحتلال تجمّعاً آخر للمواطنين في شارع أبو حصيرة غربي مدينة غزة، موقعة ثلاثة شهداء وعدداً من الإصابات.

وفي مدينة خانيونس جنوباً، نفّذ سلاح الجو الإسرائيلي حزاماً نارياً بأكثر من 120 غارة، زاعماً أنّه استهدف مسار أحد الأنفاق الذي كانت تستخدمه المقاومة في احتجاز أسرى إسرائيليين. أمّا في مخيم النصيرات، فارتكب جيش الاحتلال مجزرة استهدف فيها «مدرسة السردي» التي تؤوي نازحين، ما أدّى إلى استشهاد ستة نازحين معظمهم من النساء والأطفال. كما أغارت الطائرات الحربية على منزل يؤوي نازحين في حي السوارحة في حيّ الزوايدة وسط القطاع، واستهدفت الطائرات المُسيّرة خيمة أخرى تؤوي نازحين في مخيّم النصيرات. وفي المساء، أغار الطيران الحربي على شقة سكنية في عمارة «باندا مول» غربي مدينة غزة، متسبّباً بارتقاء ثلاثة شهداء.

وبحسب وزارة الصحة في غزة، ارتقى 44 شهيداً وأُصيب العشرات من المواطنين، جرّاء استهداف نحو 120 هدفاً بمئات الغارات على طول القطاع، وذلك قبل أن يعلن جيش الاحتلال العودة إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والتراجع عن إغلاق المعابر الحدودية أمام المساعدات.

وتحمل التطورات التي شهدها القطاع، أمس، جملة مؤشرات تدلّ على ما سيحكم المشهد في المرحلة المقبلة:

- يجتهد جيش الاحتلال في تحديث بنك أهدافه، مستغلاً حالة التراخي الأمني التي رافقت الإعلان عن وقف الحرب.

> **مثّلت جولة التصعيد اختباراً لدور الوسطاء وحدود المساحة المسموح بها أميركياً**

- يريد رئيس وزراء الاحتلال البعث بعدة رسائل: الأولى، إلى الداخل الإسرائيلي، لتوضيح ماهية الاتفاق الذي تمّ التوقيع عليه في شرم الشيخ، بوصفه يمنح إسرائيل فرصة دائمة لاستخدام النار كلّما سنحت الفرصة، ويعيد إنتاج «السيناريو اللبناني» في قطاع غزة على نحو أكثر سوءاً. أما الثانية، فإلى حركة «حماس»، ومفادها أنها تجاوزت الخط الأحمر المسموح لها به في إعادة السيطرة على القطاع وبناء وقائع ميدانية تحفظ وجودها في المرحلة المقبلة.

- حاول جيش الاحتلال من خلال هذه الجولة، طمأنة مجموعات العملاء التي تعرّضت لضربة معنوية عقب القضاء على بعض الحالات المسلحة التي مثّلت تحدياً أمنياً لـ«حماس» في غضون أيام، خصوصاً عقب تنفيذ المقاومة عمليات قنص طاولت العملاء في مناطق سيطرة جيش الاحتلال.

- مثّلت جولة التصعيد اختباراً لدور الوسطاء وحدود المساحة المسموح بها أميركياً؛ إذ عاد جيش الاحتلال إلى الالتزام بوقف إطلاق النار مساء اليوم نفسه، فيما لم يستطع مكتب نتنياهو فرض إغلاق المعابر في وجه المساعدات الإنسانية، ما تسبّب بسخط بن غفير الذي وصف الأمر بـ«المخزي».

تدخّل أميركي «مضبوط» نعم للضغط على «حماس»

استغلّت إسرائيل الحوادث التي وقعت في منطقة رفح جنوبي قطاع غزة، أمس، وأسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين، لشنّ عدوان واسع على القطاع تمثّل بغارات جوية طاولت أكثر من 100 هدف، وأوقعت عشرات الشهداء والجرحى، وذلك على الرغم من نفي حركة «حماس» أي علاقة لها بتلك الحوادث. وترافق التصعيد الإسرائيلي مع رفع مستوى الضغط السياسي على الحركة، من جانب واشنطن وتل أبيب، للقبول بنزع سلاحها. على أن حكومة الاحتلال بدت معنيّة بالاستثمار السياسي للوقائع المذكورة، أكثر مما هي مهتمّة باستئناف الحرب، ولا سيما بعد «الكرنفال» الذي أقيم للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار في القطاع.

وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية سعت لمنع تدهور الأحداث في غزة تلافياً لانهيار الاتفاق، إلا أن ترامب حذّر، في مقابلة مع «فوكس نيوز» بثّتها أمس، من أنه «إذا فشلت حماس في التخلي عن السلاح، وتعيّن علينا فعل ذلك، فسنفعل». وأشار إلى أن «اتفاق غزة يحظى باحترام الجميع. والدول العربية والإسلامية وإسرائيل وافقت عليه. وقادة الخليج ساعدونا كثيراً، وقطر كانت الأكثر عرضة للخطر بحكم قربها من إيران». واعتبر صهر ترامب، جاريد كوشنر، بدوره، في حديث إلى شبكة «سي بي إس» التلفزيونية، أن «نجاح خطة السلام يعتمد على قدرة إسرائيل والشركاء الدوليين على إيجاد بديل قابل للحياة لحماس».

> **الغارات الإسرائيلية أظهرت أن العدو لن يوقف الحرب تماماً**

وكان نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي القول إن كوشنر والمبعوث ستيف ويتكوف، اتصلا بوزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، وحثّا إسرائيل على الردّ بشكل متناسب، وبحثا معه تنسيق الخطوات التالية؛ كما نقل عنه أن «أحداً لا يريد العودة إلى الحرب، وإسرائيل تريد أن تُظهر لحماس أن هناك عواقب لتقويض الاتفاق». وأكّد المسؤول أن «إدارة ترامب ستعزّز دورها بشكل كبير في تنفيذ اتفاق السلام في غزة لضمان عدم انهياره. والأيام الثلاثون المقبلة ستكون حاسمة، ونحن مسؤولون عن تنفيذ الاتفاق، ونحن من يقرر».

وسبق أن ذكر كل من موقع «أكسيوس» و«القناة 12» الإسرائيلية، أن إسرائيل أبلغت إدارة ترامب مسبقاً بالغارات في غزة، وذلك عبر مركز القيادة الأميركي المشرف على الاتفاق، إلا أنها لم تطلب الإذن لشنّها. وعلى الرغم من هذه الغارات التي أظهرت أن العدو لن يوقف الحرب تماماً، نقل موقع «واينت» عن مسؤول أمني إسرائيلي القول إن «وقف إطلاق النار ليس بحاجة إلى إنقاذ. والرد الذي قمنا به ليس هدفه إنهاء الاتفاق، ولذا، فإن الصفقة لن تنهار. هناك انتهاك وهناك عقوبة».

على أن مكتب رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، هدّد، في بيان، بـ«أننا سنضعف قبضة حماس المتداعية على قطاع غزة». كما توعّد وزير الحرب، يسرائيل كاتس، الحركة بأنها «ستدفع ثمناً باهظاً عن كل طلقة وعن كل خرق لوقف إطلاق النار. وإذا لم تُفهم الرسالة، فإن ردودنا ستزداد شدّة تدريجياً». كذلك، قرّرت القيادة السياسية الإسرائيلية وقف دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة «حتى إشعار آخر»، بحسب وسائل إعلام عبرية، قبل أن يعود مصدر سياسي إسرائيلي ويوضح أن إدخال المساعدات سيُستأنف عند انتهاء الغارات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن المصدر رهن إعادة فتح معبر رفح «بإعادة جثامين الأسرى ضمن آلية زمنية معقولة»، فإن موقع «أكسيوس» نقل عن مسؤولين إسرائيليين القول إنه تمّ التراجع عن قرار إغلاق المعبر بعد ضغوط من إدارة ترامب، وأضاف أنه سيعاد فتح المعبر ويُستأنف إيصال المساعدات صباح اليوم.

(الأخبار)

استياء مصري من «الخروقات» في انتظار كلمة ويتكوف

القاهرة - **الأخبار**

عادت الاتصالات المصرية والقطرية بكثافة مع الجانب الأميركي، على خلفية الانتهاكات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار في اليومين الماضيين، وتأخّر إعادة الحركة إلى طبيعتها في معبر رفح. وحذّرت القاهرة، في خلال هذه الاتصالات، من أن «المبالغات الإسرائيلية» في التعامل مع ما يجري على الأرض في قطاع غزة، من شأنها أن تعيد «دوّامة العنف» مجدّداً، حسبما تقول مصادر مصرية في حديثها إلى «الأخبار».

وتزامنت تلك التطورات مع ترتيبات لزيارة مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، المُرتقبة إلى المنطقة، والتي ستشمل، وفقاً للمصادر، «مناقشات مطوّلة مع عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين، بالإضافة إلى مناقشات مع الوسيطيْن المصري والقطري»، وسط تشديد على أن اتفاق إنهاء الحرب «لا يزال قائماً وملزِماً لجميع الأطراف». وأفاد مسؤولون مصريون، بدورهم، في حديثهم إلى «الأخبار»، بأن القاهرة أوضحت في اتصالاتها أن «السلاح في غزة ليس في يد المقاومة وحركة حماس فقط؛ فهناك متعاونون مع الاحتلال ومسلّحون آخرون لا علاقة لهم بالفصائل»، لافتةً إلى أن هذه الأخيرة «لا تزال ملتزمة بالاتفاق وتعمل على الوصول إلى جثث الرهائن تحت الأنقاض التزاماً ببنود الاتفاق». كما حذّرت من «مغبة عودة سياسة الاغتيالات الإسرائيلية لقيادات المقاومة داخل القطاع، والتي من شأنها أن تؤدّي إلى انهيار الاتفاق، بما ينسف المسار الموازي الذي تعمل عليه مصر في ما يتعلّق بعملية إعادة الإعمار وتهيئة غزة لليوم التالي»، مشدّدة على «ضرورة ضبط النفس وعدم العودة إلى القتال تحت أيّ ظرف، مع السعي لتحقيق أقصى ما يمكن في الوقت الراهن». وبحسب أحد المسؤولين، فإن مصر التزمت «لغةً دبلوماسية هادئة، أملاً في التوصّل إلى صيغة من شأنها أن تنهي المناوشات الجارية، على أن يعقبها انسحاب إسرائيلي من القطاع بوتيرة أسرع من الحالية، بالتوازي مع إدخال مزيد من المساعدات المُخصّصة لإزالة الأنقاض».

ويلفت المسؤول إلى أن زيارة ويتكوف المُرتقبة ستبحث «الخطوة التالية»، على أن يكون «مؤتمر إعادة الإعمار» في «صدارة جدول المناقشات». لكنه يصف، في الوقت نفسه، الموقف الأميركي حيال آلية التعامل مع الوضع في القطاع بـ«المتبدّل»، ما يجعل الصورة «ضبابية»، وينتج «متغيّرات شبه يومية في الخطاب الأميركي تجاه حماس». مع ذلك، تؤكّد مصر أن «الفصائل ملتزمة بما جرى الاتفاق عليه، وأن أي خروقات تبقى نتيجة لعدم إحداث تغيير جذري على الأرض ينهي أسبابها، بما يجعل الذرائع الإسرائيلية لمواصلة الهجمات واهية».

ورغم العقبات الراهنة، تعمل الجهات المصرية على «إعداد تصوّر واضح لمرحلة الإعمار يركّز على ملفَّي التعليم والصحة في المقام الأول، إلى جانب مشاريع حيوية أخرى»، وفقاً للمصادر، التي تشير أيضاً إلى أن «خطة العمل ترتكز على التعامل مع الواقع الميداني مباشرة، وسط تقديرات ببدء العمل في المناطق التي يسهل الوصول إليها، والبعيدة من سيطرة «حماس»، في محاولة لتسريع وتيرة التنفيذ في المرحلة الأولى».

وإذ ترفض مصر التصوّرات الإسرائيلية المتعلّقة بـ«استمرار تمركز بعض القوات داخل قطاع غزة»، فهي «تعمل بالتنسيق مع فرنسا وبريطانيا للحصول على قرار من مجلس الأمن يقضي بنشر قوات دولية في القطاع في أسرع وقت ممكن»، وذلك بحسب المصادر نفسها التي ترجّح أن «تفضي الترتيبات الجارية إلى الاتفاق على صيغة للقرار خلال أيام، منعاً لانهيار صفقة إنهاء الحرب».

تعمل الجهات المصرية، رغم العقبات الراهنة، على «إعداد تصوّر واضح لمرحلة الإعمار» (أ ف ب)

مقالة

دروس «طوفان الأقصى» القوة الإسرائيلية ليست قدَراً

علي حيدر

لم تكن عملية «طوفان الأقصى» مجرّد معركة عابرة في جدول زمني للصراع؛ بل مثّلت حدثاً غيّر مسار الحضور السياسي والرمزي للقضية الفلسطينية، وأطلق ديناميات تركت تداعياتها على مجمل الساحات الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية والعالمية. فبعد عقود من الجهود الممنهجة لدفع هذه القضيّة إلى هامش الانشغال الإقليمي والدولي، واحتوائها ضمن منطق «الأمر الواقع»، أظهرت عملية السابع من أكتوبر أن تلك المخطّطات لم تكن سوى قشرة هشّة أمام نَفَس تحرّري يجمع بين الإرادة والتخطيط. وهكذا، تحوّلت فلسطين من قضيّة يُفترض أنها قابلة للإدارة، إلى محور جذب وصراع يلاحق قرارات العواصم الكبرى.

وما بدا قبل «الطوفان» كعامل طمأنة لمؤسسات العدو، إلى أن الفلسطينيين باتوا إشكالية يمكن التعايش معها، انهار أمام الحدث الكبير. فلم تعُد مقاربات سابقة تعتبر القضيّة مجرد «مصدر إزعاج» أو «مشكلة تُدار يومياً»، قابلة للحياة في مرحلة ما بعد «الطوفان»، الذي أثبت أن تغيير المعادلات على الأرض لا يحتاج بالضرورة إلى بنى عسكرية تقليدية، وأن الإيمان بالقضية والاجتهاد انطلاقاً من هذا الإيمان كفيلان بتحقيق نتائج تتجاوز توقّعات أعرق أجهزة الاستخبارات والجيوش.

والواقع أن هذه النتيجة لم تتجلّ على المستوى العملياتي فحسب، بل أيضاً رمزيّاً وسياسيّاً في آن؛ إذ فضح «طوفان الأقصى» هشاشة افتراض «الملاذ الآمن» الذي طالما سُوِّق له كحقيقة صلبة، وأظهر محدودية الاعتماد على التفوّق التكنولوجي بوصفه ضمانةً وحيدة للأمن والاستقرار. والهزيمة الرمزية هنا، لا تقاس بالخسائر المادية فحسب، بل بقدرة الجمهور والرأي العام الدولي على إعادة تقييم السردية، مع فقدان بعض أوراق الشرعية التي كان يستند إليها العدو، جزءاً من فعاليتها.

على أن أكبر تداعيات «الطوفان» تمظهرت في الجانب الاستخباري والأمني، حيث لم يعُد فشل منظومات الرصد والتحذير المبكر موضوع نقاش تقنيٍّ داخلي فحسب، بل صار مشكلةً شرعية وإدارة للخطر داخل حلبة السياسة الإسرائيلية. وقد دفع تآكل ثقة المواطنين بمؤسسات الحماية، وتصاعد الأسئلة حول فاعلية القيادات العسكرية والاستخبارية، هذه المؤسسات إلى مواجهة مراجعات جوهرية في طرق العمل، وفي تفكيرها الاستراتيجي، وفي علاقتها بالمجتمع الذي من المُفترض أن تحميه.

ولم تقتصر المسألة على أجهزة الأمن، بل امتدّت إلى نسيج المجتمع والسياسات الداخلية، بعدما أرهقت حالة القلق التي أعقبت «الطوفان»، ثقة المواطن بأدوات «الدولة»، وعزّزت الانقسام السياسي، وجعلت الاستقرار المؤسساتي عرضة لهزات متكرّرة؛ إذ إن أيّ دولة يعتمد استقرارها على رواسب ثقة متقلّبة، تجد نفسها مضطرّة إلى إعادة صياغة أسئلتها الأساسية، وفي الحالة الصهيونية، فإن هذه الأسئلة تمتدّ إلى المستقبل والوجود.

على المستوى الاستراتيجي، أخلّ «طوفان الأقصى» بتوازنات الردع الرمزي، ففقدت قدرة العدو على تحويل قوته إلى رادع ثابت، من زخمها، ولم يَعُد الردع مجرّد رصيد من الخوف يمكن توقيعه بتقارير عسكرية أو عوائق تقنية. وهذا بدوره يفرض على صانعي القرار داخل الكيان مراجعة تكاليف سياساتهم الخارجية والدفاعية ومخاطرها، في إطار تقييمات جديدة لم تَعُد تقاس بالمقاييس القديمة نفسها.

على أنه لا يمكن فهم هذه التحوّلات بعيداً من سياق غزة الجغرافي واللوجستي؛ إذ إن قطاعاً مساحته ضيقة ومكتظّاً بالسكان ومحاصَراً من كل حدب وصوب، وواقعاً تحت مراقبة استخبارية وجوية وبحرية مكثّفة، استطاع بتعقيدات شبكته الاجتماعية ومرونتها العملية أن يُفاجئ كياناً يُصنَّف ضمن الدول العظمى الإقليمية، ويهزّ أركان وجوده. وهذه الحقيقة تُعيد إلى الواجهة سؤالاً جوهريّاً عن العلاقة بين الحجم المكاني والقدرة على الصمود، وعن الكيفية التي يمكن من خلالها عوامل منهجية وبشرية أن تعوِّض عن القصور في الإمكانات المادية.

> **لا يكفي التفوّق التقني للانتصار على إرادة شعب مصمّم على التحرير**

وإذ بلغت الصدمة التي أحدثها «الطوفان» قنوات الدعم الدولية، ولا سيما الأميركية، فقد أظهر الأداء العدواني لإسرائيل أن سلوك الردّ يعكس بدوره حساسية وجودية داخلية، وأن الاستجابات العسكرية لا تعكس بالضرورة ثقةً مطلقة في النتائج، بل نوعاً من الإحساس بالتهديد الذي يسبق العدوان نفسه.

اقتصاديّاً وعمليّاً، فرض الصراع ضغطاً على موارد العدو، وقلّص هامش التحرّك الطويل الأمد لديه، إذ إن استنزاف القدرات المادية، وتكلفة العمليات والضغط الاجتماعي المستمر، باتا عنصرَين يؤثّران في مقدار ما يمكن سياسات التوسّع والاستمرارية أن تتحمّله. وهذه الوقائع تحوّل أيّ نقاش استراتيجي إلى محاولة موازنة بين قدرة «الدولة» على التجدُّد، وحدود الاحتمال السياسي والمالي.

في النتيجة، يقدّم «طوفان الأقصى» درساً صارخاً في فهم القوّة؛ فالقوّة المادية وحدها ليست ضمانة، بل تحتاج إلى مشروع معنوي يربط الأهداف بالشرعية والمرتكزات الاجتماعية. والرسالة إلى الداخل الإسرائيلي واضحة: لا يكفي التفوّق التقني للانتصار على إرادة شعب مصمّم على التحرير؛ وإلى كل مَن يهمّه الأمر، بأن المجازر الوحشية التي ارتكبها كيان العدو بحقّ المدنيين لن تغيّر من حقيقة أن «الطوفان» حدث هزّ أركان الكيان وكشف هشاشة وجوده. ولا يقدح في تلك الحقيقة امتلاكه أسلحة متطوّرة وتدميرية، بل لأنه كذلك كان لا بدّ من إحاطته بكلّ أنواع الدعم، بما فيها الانخراط الأميركي المباشر.

على الغلاف

نتنياهو ما بعد اتفاق غزّة: لعبة «ذكية» لا تضمن البقاء السياسي

إذا نجح نتنياهو في تحويل النقاش إلى المعركة الداخلية، فقد يعيد جزءاً من قاعدته اليمينية المتردّدة (أ ف ب)

يحيى دبوق

بعد أكثر من سنتين على «الكارثة الأمنيّة» التي هزّت إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، وما أعقبها من حرب تدمير وقتل ضدّ سكان قطاع غزة، لم تحقّق بدورها حسماً عسكرياً أو سياسياً واضحاً، يجد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، نفسه، اليوم، عند مفترق طرق سياسي؛ إذ يبدو أنّ الوقت لمواجهة كلّ التحدّيات التي أخفتها الحرب أو أخّرتها، قد حان. على أنّ السؤال لم يعُد متمحوراً حول ما إذا كان زعيم «الليكود» يستطيع الصمود فحسب، بل إذ ما كان يمتلك ما يكفي ليُبقيه في السلطة. وتتراوح التقديرات في هذا الإطار، بين مَن يرى سقوط نتنياهو السياسي أمراً محسوماً، وبين مَن يقول إنه لا يزال قادراً على تجاوز التحدّيات.

وإذا كان من السهل تصوير الأمر كما لو أنّ نتنياهو، في طور السقوط النهائي، لعدّة أسباب في مقدّمها، الفشل الأمني الأخطر في السابع من أكتوبر، ووقف الحرب في غزة من دون تحقيق أهدافها المعلنة، فضلاً عن انقسام الشارع الإسرائيلي، واستنزاف الجيش، والتحديات الداخلية التي لا تحصر، غير أنّ الواقع السياسي يبدو أكثر تعقيداً ممّا يَظهر. فرئيس الحكومة لا يزال يرأس أكبر حزب في «الكنيست»، حتى أنّ استطلاعات الرأي، ورغم قسوتها عليه أحياناً، تُبقي «الليكود» في موقع الصدارة بين أحزاب اليمين، وهو ما يمنح نتنياهو، ركيزة لا يستهان بها. والأهمّ من ذلك، أنّ البديل غير واضح، لا داخل حزبه، ولا طبعاً في صفوف المعارضة.

غير أنّ الائتلاف نفسه، المكوّن من أحزاب يمينية ويمينية دينية، ويمينية صهيونية أكثر تطرّفاً، ليس متماسكاً بفعل الولاء لنتنياهو، بل خوفاً من العواقب الانتخابية على كل مكوّن من مكوّناته. فحزبا «شاس» و«يهودوت هتوراة»، مثلاً، يخشيان خسارة الوزارات والامتيازات المالية وعدم سَنّ قانون إعفاء الحريديم من التجنيد؛ وحزبا «الصهيونية الدينية»، برئاسة إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، يدركان أنّ شعبيّتهما آخذة في التآكل، وهو ما سينعكس في صناديق الاقتراع لحساب أحزاب صهيونية دينية أخرى. ومن هنا، فإنّ صمود الحكومة إلى الآن، لا يعكس استقراراً، بقدر ما يُظهر «توازن رعب داخلياً»، يستغلّه نتنياهو ببراعة، مقدّماً مكسباً مالياً وتمويليّاً هنا، ووعداً تشريعيّاً هناك، وشراءً للوقت عبر رشى سياسية لا تتوقّف.

ولعلّ من حظّ نتنياهو أيضاً، أنّ أكبر حليف له، اليوم، هو الفراغ الذي تعيشه المعارضة، التي لا تمتلك مشروعاً بديلاً، بل إنّ أركانها مشرذمون، ويعملون ضدّ بعضهم البعض أكثر ممّا يعملون ضدّ نتنياهو نفسه. وهم في الواقع، غير قادرين على تطبيق ما فعله رئيس الحكومة الحالي، ضدّ سلفه، إيهود أولمرت، بعد «حرب لبنان الثانية» (2006). ولو كانوا قادرين، لكانت الانتخابات المبكرة حصلت منذ زمن ليس بقريب. كذلك، تسهّل المعارضة على نتنياهو مهمّة بقائه، عبر دفع الائتلاف إلى التمسّك به، باعتباره الخيار الأقلّ سوءاً.

ومن بين نقاط قوّة نتنياهو أيضاً، أنّ في استطاعته، وهو ما شرع به، استغلال التهدئة النسبية في غزة، ليُسرع في تحويل النقاش من الفشل الأمني إلى المعركة الداخلية، عبر إعادة تفعيل خطاب «إصلاح النظام»، وإحياء مقترحات قوانين تضعف المحكمة العليا، وغيرها من «الإصلاحات» التي تدفع القوى السياسية والجمهور على السواء، إلى التركيز على أمور أخرى غير إخفاقاته. وإذا نجح نتنياهو في ذلك، فقد يعيد جزءاً من قاعدته اليمينية المتردّدة، ويحوّل الانتخابات المقبلة، إلى استفتاء على «الديموقراطية الليبرالية» وليس على مسؤوليّته عن «كارثة أكتوبر».

> **من حظّ نتنياهو، أنّ أكبر حليف له، اليوم، هو الفراغ الذي تعيشه المعارضة**

إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ الرجل أنهى فعليّاً، حربه على غزة. فالاتفاق كما هو، قد يكرّس واقعاً جديداً يضعف الموقف الإسرائيلي في حال لم يستتبع بإجراءات حاسمة ضدّ «حماس»، في اليوم الذي يلي المرحلة الأولى من الاتفاق (تبادل الأسرى). وإذ سيكون نتنياهو معنيّاً، والحال هذه، بأن يعود إلى مقاربة أكثر تطرّفاً، مع العمل على تفعيل روافع الضغط الممكنة لتفكيك «حماس»، ومن بينها الخيارات العسكرية، فمن شأن هذا السيناريو أن يضعه أمام تحدٍّ غير سهل، ليس داخليّاً فحسب، وإنّما خارجيّاً أيضاً، حيث يستقرّ الرأي الأميركي على ضرورة المضيّ قدماً في المراحل اللاّحقة من الاتفاق. لكن كل المناورات والفرص، لا تلغي التهديدات، التي يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: قانون التجنيد؛ إذ تتصادم المطالب الحريدية بالإعفاء الكامل من الخدمة العسكرية، مع الضغوط العامة والقضائية، ما يعني أنّ أيّ تأخير في حشم هذا الملف قد يفجّر الائتلاف من الداخل. فحتى الآن، انسحبت الأحزاب الحريدية من الحكومة، لكنها أبقت على دعمها لها في «الكنيست»، وهو ما يمكن أن يتغيّر في حال فشل نتنياهو، في تلبية مطلب إلغاء التجنيد، أو في حدٍّ أدنى، تأجيل استحقاقه.

ثانياً: عامل الوقت؛ مع اقتراب موعد الانتخابات، منتصف العام المقبل، واحتمال الدعوة إلى تبكيرها، سيبدأ كل شريك في الائتلاف في حملته الانتخابية الخاصة، والمزايدة والطعن في الآخر، وسيتبدّد عندها التماسك الائتلافي، لتطفو الخلافات على السطح، وهو ما من شأنه أن يضعف قدرة نتنياهو، على المناورة.

ثالثاً: «الكارثة الأمنيّة»؛ أي الفشل الذي سيظلّ يلاحق نتنياهو، إذ ومهما قدّم من «إنجازات» صورية أو حقيقية، فإنّ السؤال الذي لن يغيب عن الناخب هو: «أين كنت في السابع من أكتوبر؟»، وهو ما سيشكّل محوراً رئيساً وعامل تجاذب وتراشق مسؤوليات، عشيّة الانتخابات.

على أنه ليس المطلوب من نتنياهو، الآن، أن يحقّق انتصاراً، خصوصاً أنه مُنح الوقت الكافي لتحقيقه، ولم يخرج بنتائج حاسمة. ولكنّ الرجل يبدو معنيّاً بأن يصل إلى عيد الفصح اليهودي المقبل، في نيسان 2026، من دون انتخابات. وحينها، وإذا ما سقطت الحكومة، سيكون موعد الانتخابات المبكرة بعد التاريخ المذكور؛ وإذا ما بقيت، سيؤجّل الاستحقاق إلى موعده الأصلي. ويظهر أنّ هذه هي المهمّة الوحيدة لنتنياهو؛ فإذا نجح فيها، قد يجد فرصة لاستغلال التهدئة، وتمرير الموازنة، وربّما - وهو ما يأمله - تسجيل «إنجاز» خارجي ما، يُعيد إليه بعضاً من بريقه ومكانته السياسية، رغم صعوبة المهمّة وتحدّياتها.

تقرير

انقضاء أجل القرار 2231
إيران تراهن على حلفائها: العقوبات مُلغاة

طهران - **محمد خواجوئي**

انقضت الفترة الزمنية المحدّدة في القرار الأممي 2231، بوصفه الضامن الحقوقي للاتفاق النووي المُبرم عام 2015 بين إيران والقوى العالمية الكبرى، وذلك يوم الـ18 من تشرين الأول الجاري، ليصل الاتفاق رسميّاً إلى خطّ النهاية، بينما لا يزال الصراع حول الوضع القانوني للملفّ النووي الإيراني مستمرّاً. ومع عودة العقوبات الأممية على طهران، اعتباراً من 28 من أيلول الماضي، إثر تفعيل الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) الآلية المعروفة بـ«سناب باك» والمنصوص عليها بموجب الاتفاق النووي، اعتبرت كلّ من إيران وروسيا والصين تلك الخطوة «مفتقرة إلى المصداقية القانونية». وأعلنت الدول الثلاث، في رسالة مشتركة إلى الرئيس الدوري لمجلس الأمن الدّولي، والأمين العام للأمم المتحدة، وتزامناً مع انقضاء أجل القرار 2231، أنه «تأسيساً على البند العملاني الثامن في القرار 2231، فإن مفعول مضمونه يكون قد انتهى بعد الـ18 من أيلول 2025»، وأن «النهاية الكاملة وفي أوانها للقرار 2231، هي بمنزلة نهاية دراسة الموضوع النووي الإيراني في مجلس الأمن الدولي». وأضافت الرسالة: «نجدّد التأكيد أن محاولات الدول الأوروبية الثلاث لتفعيل الآلية المعروفة بسناب باك، معيبة وتفتقر إلى الأعتبار القانوني من الناحية الحقوقية. إن الدول الأوروبية الثلاث التي أحجمت عن الوفاء بالتزاماتها الواردة في خطّة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)، والمنصوص عليها بموجب القرار 2231، ولم تسلك المسار المُقرّر في آلية فضّ النزاع، تفتقد إلى الأهلية التي تخوّلها الاستناد إلى فحوى القرار».

وقبل هذه الرسالة، دعت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، الأمين العام للمنظمة الدولية، إلى إصلاح «المعطيات المغلوطة» في الصفحة الرسمية لهذه المنظّمة حول المسار المزعوم لإعادة العقوبات الملغاة، مؤكّدة أن أمانة مجلس الأمن لا تمتلك «ترخيصاً» لتأييد إجراء الدول الأوروبية الثلاث. وفي موقف مماثل، قالت وزارة الخارجية الروسية إنه مع انقضاء الفترة الزمنية لسريان القرار 2231، «يجب التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني مثل سائر الدول غير النووية الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية»، داعية إلى حذف «البيانات المغلوطة» حول عودة العقوبات من الموقع الإلكتروني التابع للأمم المتحدة.

> **ستنتظر إيران عدم استجابة الصين وروسيا والآخرين للقرارات المشتملة على عقوبات**

وفي حين أن روسيا والصين، العضوين الدائمين في مجلس الأمن الدولي، أعلنتا أنهما لا تعترفان رسميّاً بعودة عقوبات المجلس على إيران، فإن الفجوة المُستحدثة بين القوى الكبرى حول عودة هذه العقوبات، يمكن أن تمثّل فرصةً بالنسبة إلى طهران لتقليص الضغط المتأتّي من هذه الخطوة. وأياً يكن، فإن الاختلاف في تفسير الوضع القائم في الملف النووي، وعقوبات مجلس الأمن على إيران، والذي أوجد رؤيتين مختلفتين على صعيد العالم، يضرب بجذوره في البندين الثامن والتاسع من القرار 2231؛ إذ ووفقاً للبند الثامن، فإن القرار المذكور ينتهي بعد 10 أعوام من «يوم المصادقة» على «خطّة العمل الشاملة المشتركة» (JCPOA)، «ولن يُنفذ أيّ من القرارات السابقة التي أشير إليها في البند السابع من هذا القرار، والغيت بموجبه، ويعتبر مجلس الأمن دراسة الملف النووي الإيراني منتهية، ويخرج الملف النووي الإيراني بالتالي من جدول أعمال مجلس الأمن».

في الوقت ذاته، فإن البند التاسع ينصّ على أنه في حال أعيد العمل بالقرارات المناهضة لإيران، وفقاً للبند الـ12، فإن مضمون البند الثامن من القرار لا يوضع موضع التنفيذ. لذلك، فإن افتراض أحد طرفي القضية أن القرارات المناهضة لإيران قد تمّ إحياؤها، يعني أن لا يُطبّق البند الثامن وفقاً للبند التاسع. لكن في المقابل، فإن الطرف الآخر، أي إيران وروسيا والصين، لا يعتبر البند الـ12 مُنفّذاً ولا يعترف بآلية «سناب باك». وتدافع طهران وموسكو بصراحة، وبكين بقدْر من التحفّظ، عن هذه الرؤية، ولا تعترف بتطبيق البند الـ12، في حين أن الجانب الأوروبي - الأميركي والدول المماثلة التوجّه وأمانة مجلس الأمن الدولي، ترى أنه قد تمّ إحياء العقوبات.

لذلك، فإن التطوّرات اللاحقة، ستتأثّر بهاتَين الرؤيتَين، فيما ستنتظر إيران عدم استجابة الصين وروسيا والآخرين للقرارات المشتملة على عقوبات. ولعلّ أهمّ علامة لعدم الاستجابة هذه، يمكن أن تتجسّد في مجال التعاون التسليحي بين طهران وكل من موسكو وبكين؛ بمعنى أن تضع الأخيرتان على جدول أعمالهما، وبصورة رسمية وعلنية، التعامل العسكري (صفقات شراء وبيع الأسلحة) مع إيران، على أنه ليس محظوراً. والحقيقة، هي أن المعيار الذي يُحدّد رؤية الدول تجاه إيران من الآن فصاعداً، لا يتمثّل في إعلان الموقف السياسي، بل في مدى التزام أو عدم التزام هذه الدول بالقرارات المشتملة على عقوبات ضدّ الجمهورية الإسلامية، خاصة أن أمانة الأمم المتحدة أعلنت التطبيق المتجدّد للقرارات الستة عبر صفحاتها، ونشرت قائمة تضمّ 43 شخصاً و78 كياناً يخضعون للعقوبات.

والمحدّد المهمّ الآخر، هو كيفيّة تعاطي الصين وروسيا مع لجنة العقوبات التي تشكّلت بموجب القرار 1737، والتي يجب إعادة تفعيلها في حال إحياء العقوبات. لكن، ونظراً إلى أن قرارات اللجنة تُتّخذ بإجماع الأعضاء، فإن في وسع روسيا والصين، إبطاء أو إرباك عملها من خلال عدم الانضمام إلى الاجتماعات، على غرار ما أُنجز في لجنة العقوبات 1718 حول كوريا الشمالية. كذلك، فإن إعادة تشكيل هيئة الخبراء المُدرجة في القرار 1929، تتوقّف على موافقة أعضاء المجلس؛ وهنا، سيكون بمقدور روسيا والصين تفادي هذا السيناريو من خلال استخدام حقّ النقض (الفيتو).

في وسع روسيا والصين، إبطاء أو إرباك عمل لجنة العقوبات من خلال عدم الانضمام إلى الاجتماعات (أ ف ب)

سوريا

عملية مشتركة جديدة ضدّ «داعش»
واشنطن - الشرع: تعاون محفوف بالمخاطر

عامر علي

في عملية مشتركة جديدة بين «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة، والقوات التابعة للسلطات الانتقالية في سوريا، ألقت القوات الأميركية القبض على عضو بارز في تنظيم «داعش» كان يختبئ في منطقة معضميّة القلمون المحاذية للضمير في ريف دمشق. وقالت مصادر سورية، إنّ العملية التي تُعدّ خامس تعاون بين الطرفين، أسفرت عن اعتقال أحمد عبد الله المسعود البدري (47 عاماً)، وفق ما نقل تشارلز ليستر، مدير مبادرة سوريا في «معهد الشرق الأوسط»، في تغريدة على منصة «إكس»، موضحاً أنّ المسعود، تسلّل إلى منطقة قريبة بعد سقوط النظام السابق، حيث كان يختبئ في البادية.

وبينما لم يعلن «التحالف» ولا وزارة الداخلية الانتقالية عن هذا التعاون، علّق المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توماس برّاك، على منشور ليستر، بالقول إنّ «سوريا عادت إلى صفّنا»، في إشارة إلى هذا التنسيق. أمّا وزارة الداخلية، فقالت، في بيان مقتضب، إنّ العملية أدّت إلى تفكيك خليّة مؤلّفة من ثلاثة أشخاص، مشيرةً إلى أنّ أحد عناصر الخلية قُتل في أثناء محاولته تفجير حزام ناسف، فيما توفّي الثاني متأثّراً بجراحه، وألقي القبض على الثالث، لافتة إلى أنه جرت مصادرة أسلحة فردية وذخائر متنوّعة وحزام ناسف معدّ للتفجير. وأضافت الوزارة أنّ الهجوم نُفّذ بالتعاون بين جهاز الاستخبارات العامة وقيادة الأمن الداخلي في ريف دمشق، وذلك بعد متابعة دقيقة لتحرّكات الخليّة في الريف الشمالي للمحافظة. لكنّ «الداخلية» لم تُشر إلى دور «التحالف الدولي»، في ما يبدو تلافياً للإقرار بالتعاون غير المعلن، في ظلّ غياب اتفاق رسمي بين الطرفين في هذا الخصوص.

ويأتي ذلك وسط محاولات متكرّرة من السلطات الانتقالية في سوريا، بدعم من برّاك، الذي يشغل أيضاً منصب سفير بلاده في تركيا، ودعم من هذه الأخيرة، للانضمام إلى «التحالف الدولي»، في إطار مساعٍ لتقويض نفوذ «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، الحليف الأبرز للولايات المتحدة في محاربة «داعش». وبينما يبدو هذا النوع من التعاون بمثابة اختبار متكرّر بين الطرفين، قد يفضي

> **تعدّ قضية محاربة «داعش» أحد المداخل الرئيسية للنقاش بين «قسد» والسلطات الانتقالية**

إلى بلورة صيغة تسمح للسلطات الانتقالية بالانضمام إلى «التحالف» - وهو أمرٌ يرغب فيه البيت الأبيض أيضاً - تشكّل التركيبة العسكرية لقوات وزارة الدفاع التابعة للسلطات الانتقالية، عقبةً واضحة أمام تحقيق الهدف المذكور. إذ قد يمثّل وجود الفصائل المتشدّدة تهديداً فعليّاً لخطط محاربة تنظيم «داعش»، الذي استغلّ سقوط النظام السابق ليتمدّد داخل المدن، بحسب تقرير لمجلس الأمن الدولي صدر في آب الماضي، أشار أيضاً إلى أنّ مسلّحي التنظيم استحوذوا على كمّيات كبيرة من الأسلحة بعد انهيار الجيش السوري. وبرغم هذا التمدّد، لم يتبنَّ التنظيم أي نشاط فعلي في مناطق سيطرة السلطات الانتقالية، فيما تُعدّ مناطق سيطرة «قسد» الميدانَ الأوسع لعملياته اليومية. وبحسب إحصاءات «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، نفّذ مسلّحو التنظيم 25 هجوماً في مناطق «قسد» في أثناء أيلول الماضي، أدّت إلى مقتل وإصابة نحو 60 شخصاً من مدنيين وعسكريين. على أنّ هذه المفارقة اللافتة تطرح تساؤلات حول تركيز التنظيم هجماته في معاقل «قسد» وانكفائه في مراكز نفوذ السلطات الانتقالية، رغم إعلانه مراراً عداءه لهذه الأخيرة وتنفيذه بعض العمليات المحدودة ضدّها.

وعلى أي حال، تعدّ قضية محاربة «داعش» أحد المداخل الرئيسة للنقاش بين «قسد» والسلطات الانتقالية، وذلك في إطار مساعٍ لتطبيق اتفاق العاشر من آذار الموقّع بين الرئيس الانتقالي أحمد الشرع وقائد «قسد» مظلوم عبدي، والذي ينصّ على دمج القوات الكردية في هيكلية وزارة الدفاع الناشئة بدعم أميركي. لكنّ هذه العملية دخلت مرحلة دقيقة، في ظلّ استمرار الخلافات بين الطرفين، والتهديدات التركية المتكرّرة بشنّ هجمات عسكرية ضدّ «قسد». وهي هجمات، إن وقعت، قد تمنح تنظيم «داعش» هامشاً أوسع لإعادة التمدّد، بالاستفادة من صعود الفصائل المتشدّدة من جهة، والهشاشة الأمنيّة من جهة أخرى. ولذلك، يمكن فهم الموقف الأميركي الرافض لأيّ هجمات تركية جديدة، رغم رغبة واشنطن في تحقيق هذا الاندماج؛ إذ تمثّل عودة نشاط التنظيم فشلاً أميركياً جديداً في الملف السوري، في وقت يحاول فيه البيت الأبيض تسويق نجاحه في إدارته.

تقرير

لا «توماهوك» لأوكرانيا: عودة سيناريو «تبادل الأراضي»

في أقلّ من ثلاث ساعات، تمكّن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من تبديد «أوهام» الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، حول إمكانية حصول بلاده على صواريخ «توماهوك» الأميركية بعيدة المدى؛ فعلى الرغم من الإشارات التي سبقت اجتماع ترامب – زيلينسكي، الجمعة، وأوحت بأن الرئيس الأميركي عزف عن قراره إرسال الصواريخ إلى كييف، على وقع تصعيد موسكو لخطابها من جهة، ورغبة واشنطن في الاحتفاظ بتلك الصواريخ لـ«نفسها» من جهة أخرى، ظلّت تصريحات المسؤولين الأوكرانيين توحي، حتى اللحظة الأخيرة، بإمكانية الحصول عليها، قبل أن يعود زيلينسكي إلى بلاده «خالي الوفاض».

وعقب الاجتماع، أكّد مصدران مطّلعان على الاجتماع، لموقع «أكسيوس» الأميركي، أن ترامب أبلغ نظيره الأوكراني، «في اجتماع متوتّر» بينهما، أنه لا ينوي إرسال صواريخ «توماهوك»، أقلّه في الوقت الراهن. وبعدما كان زيلينسكي يأمل في مغادرة واشنطن مع التزامات بشأن أسلحة جديدة لأوكرانيا، وجد ترامب في حالة ذهنية مختلفة تماماً، وذلك بعد يوم من إجراء الأخير مكالمة مطوّلة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وتأكيده الأميركي أن «أولويته حالياً هي الدبلوماسية، التي يمكن لصواريخ (توماهوك) أن تقوّضها».

وعلى الرغم من أن ترامب «لم يصرخ» على زيلينسكي، طبقاً لأحد المصادر، إلا أنّه كان «صارماً». وفيما أكّد مسؤول مطّلع أن «اللقاء لم يكن سهلاً»، فقد وصفه آخر، ببساطة، بـ«السيّئ»، بعدما أدلى ترامب بـ«تصريحات قاسية خلاله. ما جعل الوضع (عاطفياً) بعض الشيء». وبعد ساعتين ونصف ساعة، أنهى ترامب الاجتماع بشكل مفاجئ، قائلاً: «أعتقد أننا انتهينا. دعونا نرَ ما سيحدث الأسبوع المقبل»، وذلك في إشارة إلى المحادثات المُخطّط لها بينه وبين بوتين في بودابست، خلال الأسبوعين المقبلين، والتي تمّ الإعلان عنها قبيل لقاء ترامب مع زيلينسكي، بشكل فاجأ صنّاع السياسة في كييف.

وعلى ما يبدو، خلص الرئيس الأميركي إلى أنّه في ظلّ وجود «الكثير من الخلافات» بين زيلينسكي وبوتين، سيكون من الأسهل عليه، بالتالي، عقد اجتماعات منفصلة مع كليهما من أجل التوصل إلى اتفاق. وفي حين تحدّثت مصادر أوكرانية، قبيل الاجتماع، عن أن الأولوية بالنسبة إلى زيلينسكي كانت الحصول على التزامات من ترامب، ليس فقط حول صواريخ «توماهوك»، بل بشأن مجموعة متنوّعة من أنظمة الأسلحة التي ترغب أوكرانيا في الحصول عليها، فإن ترامب لم يقدّم أي التزامات من هذا القبيل حتى. واللافت، أن الرئيس الأميركي، وخلال إطلاعه زيلينسكي على تفاصيل المكالمة التي أجراها، الخميس، مع بوتين، أعاد إلى الواجهة طرحه حول إنهاء الحرب من خلال «تجميد» القتال على الخطوط الأمامية، الأمر الذي أعربت كييف، مراراً، عن معارضتها له. وألمح ترامب إلى هذا الموقف في منشور على منصته «تروث سوشال»، عقب الاجتماع، وصف فيه الأخير بـ«المثير للاهتمام والودّي»، مشيراً إلى أنّه أخبر زيلينسكي وبوتين بأن الوقت قد حان «للتوقف حيث هما». وأضاف: «ليعلن كلاهما النصر، وندع التاريخ يقرّر!».

وطبقاً لما ذكرته وسائل إعلام غربية، فقد عرض زيلينسكي، في بداية المحادثات في البيت الأبيض، أن تزوّد أوكرانيا الولايات المتحدة بطائراتها المُسيّرة المتقدّمة، مقابل أن تبيع واشنطن كييف صواريخ «توماهوك كروز». على أنّه فيما أكّد ترامب أن الولايات المتحدة مهتمة بالطائرات المُسيّرة الأوكرانية، فقد استدرك بأنها تحتاج إلى «توماهوك» من أجل أمنها، في مؤشر إضافي على عدم وجود نية أميركية للتخلّي عنها.

(الأخبار)

ريعية تخنق ومقاومة تتصاعد: قابس تنتفض

هالة اليوسفي *

في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، شهدت إحدى المدارس الإعدادية في ضاحية قابس، وسط تونس، مشاهد مُقلِقة، حيث تعرّض عدد من التلاميذ لحالات اختناق يُرجَّح أنّها ناجمة عن تسرّب غازي من أحد مصانع المجمع الكيميائي التونسي. يقع هذا المصنع، الذي أُنشئ عام 1972، على مقربة مباشرة من المناطق السكنية، ويُنتج أسمدة كيميائية تُستخدم، بشكل خاص، في الحقول الزراعية في فرنسا.

وإذا كان هذا التسرّب يُعدّ السبب المباشر للحادثة، فإنه يكشف في العمق عن إشكالية أوسع تتمثّل في التلوّث المزمن الذي تعاني منه قابس، والمترسّخ في نموذج اقتصادي

> تجسّد المدينة شكلاً من أشكال الاختناق البيئي الناجم عن الاقتصاد الاستعماري الجديد وغياب السيادة السياسية والاقتصادية

استخراجي الحق أضرارٌ جسيمة بالمنطقة. ففي قابس، كما في مناطق أخرى، لا تقوم أنشطة استخراج الموارد الطبيعية على البنى التحتية الصناعية فحسب، بل أيضاً على علاقات شخصية، وشبكات نفوذ، وتشابكات بين النخب السياسية والاقتصادية. وتُسهم هذه التحالفات، التي يصعب غالباً رسم خريطتها، في تسهيل الاستيلاء على الموارد لصالح مصالح خاصة محلية ودولية. إنّ السياسة الريعية الاستخراجية لا تُفرض بالقوة فحسب، بل أيضاً من خلال ترتيبات ضمنية أو صريحة بين النخب التونسية والأوروبية — ولا سيّما الفرنسية — التي تستفيد مباشرة من هذا الاستغلال.

واحة بحرية تحوّلت إلى منطقة تضحية

لم تكن قابس يوماً مدينة عادية. فبفضل موقعها الفريد على الساحل المتوسطي، اشتهرت طويلاً بأنها الواحة البحرية الوحيدة في العالم؛ فضاء طبيعي استثنائي تجاورت فيه مياه البحر وأشجار النخيل والينابيع العذبة في انسجام بيئي نادر. غير أنّ هذا التوازن بدأ ينهار منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، مع إنشاء المجمع الكيميائي التونسي في إطار سياسة تصنيع قُدّمت حينها بوصفها خطوة نحو «الحداثة» والتنمية.

عرفت المدينة، التي يناهز عدد سكانها 200 ألف نسمة، تحوّلات عمرانية متسارعة، رافقها تمركز وحدات صناعية ملوِّثة، ما أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة وتدهور حادّ في جودة الهواء.

في الواقع، تحوّلت قابس إلى منطقة استخراجية تخدم مصالح خارجية: فالفوسفات المُستخرج من وسط البلاد يُعالج في قابس قبل تصديره، بشكل أساسي إلى أوروبا. ويستفيد المركز والأسواق الخارجية من القيمة المُضافة، بينما يتحمّل السكان المحليون التكاليف البيئية والاقتصادية والصحية.

منذ أكثر من خمسين عاماً، يتم إلقاء ملايين الأطنان من الفوسفوجيبس السام كل عام في البحر، ما يدمّر النظام البيئي البحري وأنشطة الصيد التقليدية. يضاف إلى ذلك الانبعاثات الصناعية المستمرة التي تلوّث الهواء، ما يتسبب في أمراض تنفسية وسرطانات بمستويات أعلى بكثير من المعدّلات الوطنية. وهذا من قابس نموذج صارخ لـ«مناطق التضحية» التي يدفع سكانها ثمن الخيارات الاقتصادية والاستخراجية الكبرى.

أكتوبر 2025: لحظة الانفجار

في 10 تشرين الأول/أكتوبر، بلغت الأزمة نقطة الانفجار. فقد أُدخل أكثر من 120 شخصاً، من بينهم عدد كبير من الأطفال، إلى المستشفيات إثر استنشاقهم انبعاثات كيميائية سامّة بالقرب من مصنع الفوسفات في شطّ السلام. فقد بعض التلاميذ الوعي داخل أقسامهم الدراسية، وانتشرت صورهم تحت أجهزة التنفس بسرعة كبيرة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي مساء اليوم نفسه، خرج آلاف الأشخاص من سكان المدينة في تظاهرات ضخمة باتجاه المجمع الكيميائي، مردّدين شعارات تعبّر عن غضب متصاعد:

«الشعب يريد تفكيك الوحدات»، «الهواء مش للبيع!»، «من حقي نتنفس!»، «قابس حرّة... التلوث على برّا!»، «يا قابس يا مظلومة مالمجمع والحكومة»، «يا حكومة عار عار... الكونسار في كل دار».

كانت التعبئة واسعة وغير مسبوقة من حيث الحجم والجذرية، فيما واجهتها قوات الأمن بالعنف والغاز المُسيِّل للدموع، مضيفة طبقة جديدة من الاختناق إلى سماء المدينة: اختناق الغضب بعد اختناق المصانع.

على شبكات التواصل الاجتماعي، تنتشر هاشتاغات #Stop pollution #NousSommesTousGabes #كلنا_قابس، محوّلة نضالاً محلياً إلى رمز وطني ودولي للعدالة البيئية.

من غزّة إلى قابس: سياسة الاختناق

قيل كثيراً إن غزة هي مستقبل العالم. يكفي أن ننظر إلى قابس لفهم معنى ذلك. هذه المدينة، التي كانت في الماضي واحة بحرية فريدة، أصبحت اليوم مختنقة: بحرها ملوّث، وهواؤها مسموم، وأراضيها مضحّية باسم «حداثة» استعمارية استخراجية، تخدم اتفاقية فساد استعمارية جديدة بين النخب الأوروبية والنخب المحلية.

هذه المأساة ليست طبيعية: إنها سياسية بامتياز. إنها نتيجة عقود من السياسات التي اتّبعتها دولة تونسية محرومة من سيادتها، والتي مدّدت المنطق الاستعماري بدلاً من قلبه. لكن اليوم، تنتفض قابس، من أجل البحر، من أجل الهواء، من أجل الحياة.

«غزة هي مستقبل العالم»: هذه العبارة، التي كثيراً ما تردَّد في الأوساط النضالية، صداها اليوم بقوة خاصة في قابس. في غزة، يعاني السكان المحاصرون في أراضٍ محتلة، المحرومون من المياه الصالحة للشرب والهواء النقي وحرية التنقل، من واحدة من أفظع حروب الإبادة الإسرائيلية-الأميركية في التاريخ المعاصر. وقابس، بطريقة أخرى، تجسّد شكلاً من أشكال الاختناق البيئي الناجم عن الاقتصاد الاستعماري الجديد وغياب السيادة السياسية والاقتصادية.

تكشف غزّة أو قابس، كلّ على طريقتها الخاصة، كيف أن الأطراف تعمل كمختبرات عسكرية صناعية حيث تجرّب القوى أنماط السيطرة — العسكرية أو الاقتصادية الإبادة الجماعية — قبل تعميمها. في هذا النمط الاستعماري من العيش على الأرض، فإن مصالح الرأسمالية الأحفورية هي التي تحدّد من يمكنه العيش ومن يُترك للموت، ليس فقط من خلال العنف والإبادة الجماعية المباشرة، ولكن أيضاً من خلال تخصيص فضاءات للموت البطيء لبعض السكان. وتجسّد قابس هذه السياسة البيئية الموتية: سكان تُركوا في منطقة سامّة، حيث أصبح التنفس امتيازاً، والحياة اليومية شكلاً من أشكال المقاومة.

نفس المقاومة

الآن، قابس تنتفض. من أجل البحر. من أجل الهواء. من أجل الحياة. غزّة وقابس مرآتان للعالم الآتي: أراضٍ تختنق لكنها أيضاً بؤر مقاومة لا تُقهَر. ما يجري في قابس يتجاوز المسألة البيئية. إنها معركة من أجل السيادة البيئية، ولكنها أيضاً معركة سياسية.

منذ الاستقلال، حافظت تونس على نموذج اقتصادي موروث عن الاستعمار: العاصمة الفرنسية تقرر وتستحوذ على الثروة؛ والأطراف تنتج وتعاني. ولم تؤدّ الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي سوى إلى تعزيز هذه التبعية التي أدّت إلى خنق المنطقة بالمعنى الحرفي والمجازي للكلمة.

قابس اليوم منطقة تضحية يُنظر إلى سكانها على أنهم متغيّرات قابلة للتعويض. لكنّ غضب أكتوبر 2025 في قابس، الذي يردّد صدى غضب أكتوبر 2023 في غزة، يمثّل نقطة تحوّل: لأول مرة منذ فترة طويلة، يطرح السكان مطالب واضحة وجذرية، هي إغلاق أو نقل المصانع، وحماية الهواء والبحر، والعدالة الإقليمية.

قد تكون حملة أكتوبر 2025 نقطة تحوّل تاريخية. فما هو على المحك هنا ليس فقط الصحة العامة في منطقة ما، بل حقّ شعب في تقرير مصيره وفي امتلاك فضائه وهوائه وحياته.

* باحثة تونسية، وأستاذة الاقتصاد في جامعة دوفين - باريس

(أ ف ب)

قراءة فلسطينية في فكر أساتا شكور

رباب عبد الهادي *

توفّيت المناضلة السوداء الأميركية أساتا شكور، يوم 25 أيلول عن عمر يناهز 76 عاماً، وخسرت برحيلها حركات التحرير الأممية كافة، ومن بينها حركاتنا الفلسطينية والعربية. لكن، ما تعوّضنا هذه الخسارة مسألتان:

أولاً، الأرشيف الحي الذي تبقّى لنا عبر كلماتها وخطاباتها ومقابلاتها والذي يتناغم مع ذكريات المناضلين والمناضلات الذين عايشوها.

> التاريخ الشفوي للحركة السوداء يؤكّد بوضوح على التزام قوي بمناهضة الصهيونية وقد أصبحت مثل هذه الالتزامات أكثر وضوحاً اليوم

وثانياً، ورغم الخسائر الفادحة لكل كادر وقائد وقائدة فارقونا في أحرج الأوقات، فإنّ أساتا شكور، لم تفارق الحياة وراء ذلّ قضبان الأسر وإنما كانت حرّة طليقة ودفنت كريمة ومكرّمة على تراب كوبا الحرّة الأبيّة التي منحتها باسم قائد ثورتها فيدل كاسترو، لجوءاً سياسياً، بعد أن استطاعت مجموعة من المناضلين الأحرار تحريرها وكسر ظلام الزنازين الإمبريالية.

لقد قرأت بيان أساتا شكور، «إلى شعبي» (1973)، كنشرة أصدرها المناضلون والمناضلات السود في الولايات المتحدة، خاطبوا فيها المخيّلة الفلسطينية المناهضة للاستعمار بطالبونها بالاستجابة لنداء المقاومة. ولا أقصد بفلسطين هنا جغرافيا المخيّلة ما بين الوطن والشتات التي تتحدّى الحدود الاستعمارية غير آبهة، بل جغرافيا التربة السمراء المادية التي تتجسّد داخل حدود 1948.

فكما عبرنا نقاط التفتيش الإسرائيلية واحدة تلو الأخرى، بما فيها تلك التي عبرناها في أثناء رحلتنا الأخيرة لـ«تدريس فلسطين» [1]، ذكّرني بيان أساتا، بنقطة التفتيش البوليسية على الطريق الرئيسي ما بين الولايات الأميركية حيث كان يتمّ إيقاف السود وأصحاب البشرة السمراء الآخرين وتفتيشهم ومضايقتهم والاعتداء عليهم بشكل متكرّر، ما يذكّرنا بما يحدث يومياً في فلسطين. فغالباً ما طالب رجل المخابرات الإسرائيلي، في مطار اللد، أو المجنّدة الإسرائيلية على الجسر، بأن تقلع ملابسنا كافة والأحذية كذلك ليأخذوها ويختفوا مدّة ساعة أو ساعتين قبل أن يعودوا بالملابس بدون تفسير ولا اعتذار ويرافقونا إلى الباص أو الطائرة - ينظرون إلينا طويلاً في محاولة لاستخراج الدموع أو الإهانة، والصدمة عندما لا يتحقق ما يشاؤون.

وعليه، استجابةً لنداء شكور، أودّ أن أتجنّب الخطاب السطحي الذي يُصرّ على التطابق في كل أشكال القمع وحركات المقاومة، ولكنني أؤكّد على أهمية الحوار والتضامن القائم على قاعدة فهم الاختلافات والتشابه.

يشير بيان «إلى شعبي» قضايا متعدّدة، ولكني سأقتصر هنا على ثلاثة أسئلة تتطلّب استجابة فلسطينية عاجلة:

- أولاً، ما الذي يستلزمه التحدّث بشروطنا الخاصة في قلب الإمبراطورية الأميركية والدولة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، وما الذي تتطلّبه مثل هذه الممارسات من حيث أسئلة تحديد الهوّية، والراديكالية، وسياسات الهوّية، وبناء التحالفات؟
- ثانياً، كيف نفكّر في العنف واللاعنف وتأطيرهما كاستراتيجيات للمقاومة؟
- ثالثاً، ما هي العلاقة بين الفرد والجماعة، وما هي تداعيات هذا التأطير على إمكانيات المساءلة والتغيير الاجتماعي الجذري؟

أولاً: رفض التدجين والاستيعاب والاستعمار الاستيطاني

تعرّف أساتا شكور، نفسها على أنها ثورية سوداء، نسوية تنتمي إلى العالم الثالث، تسمّي الولايات المتحدة بـ«amerikkka»، في إشارة إلى التيار العنصري (KKK) وفوقية البيض، كمكوّن رئيسي لتشكيل وتطوير الاستيطان الكولونيالي في الولايات المتحدة، وليس حدثاً استثنائياً في مأسستها، حيث عرّفت شكور، نفسها بوضوح كمناهضة ميدانية للاستعمار الداخلي: «عقدة الخواجة» في الولايات المتحدة.

كانت شكور، ترفض بوضوح الاستعمار الداخلي المتجذّر، عبر استحضار الثورة السوداء باعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع ثورات العالم الثالث. ربطت نضال السود في الولايات المتحدة، بالمضطهدين في فييتنام وكمبوديا ولاوس وموزمبيق وأنغولا وجنوب أفريقيا، وهكذا تحدّت الفصل التعسّفي على المستويَين الأجنبي والمحلّي، كما احتجّت ضدّ الاستعمار الداخلي وسياسات الاستيعاب والتدجين في الولايات المتحدة. لم تتطرّق لفلسطين وغيرها من الحركات النضالية العربية المناهضة للاستعمار مثل الجزائر في بيانها، ومع ذلك، فإنّ التاريخ الشفوي للحركة السوداء يؤكّد بوضوح على التزام قوي بمناهضة الصهيونية، وقد أصبحت مثل هذه الالتزامات أكثر وضوحاً اليوم.

ثانياً: العنف واللاعنف

«نحن الضحايا، الضحايا ولسنا المجرمين»، هكذا تذكّرنا شكور، وهي تنتقد كيفية تجريم «جيش التحرير الأسود» بوصفه إرهابياً. وتستند في تحليلها النقدي إلى إنكار الدولة الأميركية كون السود ضحية، كما تنكر الدولة الصهيونية، جرائمها تجاه الشعب الفلسطيني وتنعت المقاتلين الفلسطينيين، مثل رسمية عودة، بالإرهاب.

إنّ هذا البناء الاستعماري والعنصري والمنحاز ضدّ النساء المقاتلات لا يقتصر على أساتا شكور، أو رسمية عودة. فلنأخذ بعين الاعتبار نعت الشابة عهد التميمي، بالإرهابية كونها صفعت أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي الذي اعتدى عليها. وهذا يُذكّرنا كيف تمّ التشهير بشكور، نفسها واستهدافها من قبل شرطة ولاية نيو جيرسي، ومن مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، كما كشف مكتب المحامي آرثر هيتسر.

أعلنت أساتا شكور، أنها لا تتراجع عن تصريحها بأملها في «أن أصبح حرّة بأي وسيلة ضرورية»، أي ليس بالضرورة عبر إطلاق سراحها حسب قوانين الولايات المتحدة. كذلك رفضها للتنديد بالمقاومة المسلّحة أو التخلّي عن حقّ المجتمعات المضطهدة في الدفاع عن النفس، أو قبولها بانتقاد المقاومة السلمية فقط.

(أ ف ب)

وبالمقارنة، فإنّ فصائل المقاومة الفلسطينية أيضاً طوّرت استراتيجيات شاملة ومفصّلة وحكيمة من الناحية النظرية والسياسية، بما في ذلك المقاومة المسلّحة وغير المسلّحة. ففي مسيرة العودة الكبرى في غزة وضع المنظمون لافتة كبيرة عرضوا فيها صور كل من مارتن لوثر كينغ، ونيلسون مانديلا، والمهاتما غاندي (رغم اختلافي معهم حول بعض الرموز التي اختاروها)، فقد كانت هذه اللافتة خلفية مسيرات تعبئة استمرّت ستة أسابيع من ذكرى يوم الأرض في 30 آذار، وحتى يوم النكبة في 15 أيار 2018. وطالبت المسيرات برفع الحصار المدمّر عن غزة والمفروض منذ أكثر من عشر سنوات، وحق تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة.

كما انتقدت شكور، ومناضلون آخرون تواطؤ الإعلام المهيمن. وفقاً لما ورد في مقالة نُشرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، إذ غطت مسيرات العودة، فقد صوّر وضع الزعماء الثلاثة من آسيا وأفريقيا والمجتمعات السوداء في الولايات المتحدة وكان أمراً انتهازياً. لقد نفت «نيويورك تايمز» ما لا يقلّ عن مئة عام من المقاومة الفلسطينية التي تمّ توظيف جميع أشكال النضال فيها في سياقات مختلفة، ومحطات سياسية، منها الانتخابات. حيثُ لم يصوّر الفلسطينيون المقاومة السلمية على أنها نقيضة للكفاح المسلّح، بل اعتبروها مُكمِلة لاستراتيجية مقاومة شاملة لكل أشكال المقاومة. كان إدراج هؤلاء القادة متعمّداً للإشارة للتضامن مع العالم الثالث في نضاله من أجل الحرّية بدلاً من الاحتجاج السلمي أو «اللاعنفي».

ثالثاً: الفردية والجماعية

أثارت أساتا شكور، تساؤلاً مركزياً حول دور الفرد والمسؤولية الجماعية -هذا السؤال الذي يحتلّ مكانة مركزية وخصوصاً في الدوائر الليبرالية وتتجلّى حتى في الدوائر وعبر الأفراد التي تدّعي الراديكالية، وإنما يهمّها إبراز دورها الفردي: «على أكتاف من تستند؟». يلخّص بيان «إلى شعبي» أكثر من أربعين عاماً من المناشدات النقدية ومقاربة مجموعة من النسويات السوداء كـ«مارغو أوكازاوا-ري [2]» وأنجيلا وأساتا وكذلك البيان النسوي لتجمّع نهر كومباهي (Combahee River Collective).

وإذا استقرأنا هذا التساؤل عبر العدسة الفلسطينية، فنرى كيف يحوّل المناضلون في خطابهم البحث في تجاربهم الفردية، رغم ندرتها وإصرارهم على رفض أنّ «تجربتهم ليست شيئاً استثنائياً إنما هي تجربة تمثّل المناضلين الآخرين» للتأكيد على أهمّية العمل الجماعي [3].

ففي أثناء اجتماع استمرّ لمدّة ساعتين حول «تدريس فلسطين: التطبيق التربوي وشمولية العدالة»، رفضت الناشطة النسوية الفلسطينية الرائدة حنين الزعبي، أربع مرات قبل أن توافق على مضض بسبب إلحاح أعضاء الوفد أن تجيب على أسئلة تتعلّق بتجربتها الشخصية، حيث قام الأعضاء الصهاينة في الكنيست الإسرائيلي، بإسكاتها ومعاقبتها بعد أن تعرّضت ولا تزال إلى هجمات صهيونية عنصرية جنساوية. كما ناقشنا في تجربة المناضلة ليلى خالد، وتردّدها في بحث تجربتها لم يكن مطلقاً نابعاً من خجل أو حياء مصطنع يعود إلى قناعة بدونية المرأة وإنما ناتج عن مركزية العمل الجماعي وأولوية الكفاح الجماعي بعيداً عن النرجسية الفردية.

لقد سمعنا عن مشاعر مماثلة على مرّ السنين من قبل النشطاء وأعضاء المجتمع والأكاديميين الذين لا يمكن ذكرهم هنا، كما هو واضح في مقالة «إلى شعبي» وروايات المقاومة الفلسطينية، حيث أنّ هذا التطبيق النسوي يربط الفرد بالجماعة، كما أنه إعادة صياغة لفهم معيّن للنسوية التحريرية تتّسم بالمساءلة، والارتباط، ومحدّدة السياق وتتمحور حول رفض تجزئة العدالة، بدلاً من بناء وظائف على حساب التجارب المعيشية للمجتمعات المهمّشة.

في سياق الخصوصية والأسس المجتمعية لنضال تحرير السود ضدّ الدولة الاستعمارية الأميركية، تعالج أساتا شكور، المعضلات الأخلاقية التي تأتي في صلب السياسات الجذرية الفلسطينية وأدبيات المقاومة ضدّ النظام الاستعماري الإسرائيلي.

وكلّما قرأت بيان أساتا شكور، من جديد أشعر بأهمّية نقل «إلى شعبي» إلى كل رفيق ورفيقة فلسطيني/ة وعربي/ة ليحلّلوه، ويناقشوا تأطيره حتى نبحث سويّاً: مَن نخاطب؟ كيف نخاطب؟ وكيف ننتقل من جمهور إلى آخر؟ ما تجادل من أجله ضده ولماذا؟

إنّ بيان أساتا شكور، «إلى شعبي» في أجواء وجغرافية فلسطين المقاومة والمتحدّية للحدود الجماعي كما تجسّد في «طوفان الأقصى»، يوصل الرسالة إلى روح شمولية العدالة وممارسة المقاومة والتحرير.

* مديرة و باحثة أولى في برنامج دراسات الجاليات العربية والمسلمة في المهجر، أستاذة مشاركة لدراسات العرق والمقاومة في جامعة ولاية سان فرانسيسكو

هوامش:

[1] «تدريس فلسطين: ممارسة البيداغوجيا وشمولية العدالة» هو مشروع بادرنا به في برنامج دراسات الجاليات العربية والمسلمة في المهجر في جامعة ولاية سان فرانسيسكو، وشاركت في تنظيمه جامعتان فلسطينيتان، «النجاح» و«بيرزيت»، حيث سافر الوفد من جميع أنحاء العالم كما في جميع أنحاء فلسطين للقاء المجتمعات الفلسطينية التي لا تكافح من أجل البقاء فحسب، بل لبناء بديل للاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإسرائيلي العنصري الإحلالي.

[2] عملت أوكازاوا-ري، لسنوات طويلة في فلسطين بالتعاون/ بالتطبيق العملي مع الناشطة النسوية الفلسطينية الراحلة مها أبو دية، في مركز القدس للمرأة للمساعدة القانونية والإرشادية.

[3] يستخدم الفلسطينيون لقب «المناضلين» للإشارة إلى أولئك الذين يكرّسون حياتهم للنضال، على عكس المسلحين أو النشطاء أو القادة أو المدافعين أو المنظمين أو العاملين في المنظمات غير الحكومية.

سينما

«اللّي باقي منّك» مرشّح لأوسكار أفضل فيلم دولي

شيرين دعيبس: ملحمة فلسطينية مضادّة للنسيان

يستعيد فيلم «اللّي باقي منّك» للمخرجة الفلسطينية الأميركية شيرين دعيبس الذاكرة الفلسطينية عبر ملحمة تمتدّ على ثلاثة أجيال من عائلة حمّاد. بين النكبة والانتفاضة والمنفى، تروي دعيبس حكاية وطن سُرق صوته، لتؤكد أنّ السرد فعل مقاومة، وأنّ الذاكرة هي ما يبقى حين لا يبقى شيء

شفيق طبارة

أن يحكي الفلسطينيون قصتهم من منظورهم الخاص، لا يعني فقط أن يروا ما جرى، بل أن يعيدوا تعريف الحكاية والحقيقة نفسها: ما هي؟ كيف تُقال؟ ومن يملك حق قولها؟

استعادة الحقّ بالسرد

في عالم تُختطف فيه السرديات كما تُختطف الجغرافيا، تصبح السردية الفلسطينية ساحة معركة لا ترفاً ثقافياً. فمن يملك الحكاية، يملك الذاكرة، ومن يملك الذاكرة يملك المستقبل.

> **الصدمات وذاكرة الشعب الفلسطيني، ليست خلفية درامية، بل نسيج الشريط نفسه**

من هنا، بدأت المخرجة الفلسطينية الأميركية شيرين دعيبس بفيلمها الجديد «اللّي باقي منّك» (2025) لتستعيد شيئاً مما سُرق، لتطالب بحق السرد.

في وجه سرديات صهيونية سلبت الفلسطينيين صوتهم، يأتي «اللّي باقي منّك» كسينما مضادة للنسيان. لا تسرد دعيبس حكايةً بقدر ما تستدعي ذاكرة متشظّية، معلّقة بين الزمان، متداخلة بين الأجيال، بين من عاش النكبة ومن ورثها ككابوس يومي.

ملحمة عائلية عبر ثلاثة أجيال

الفيلم ملحمة عائلية (ساعتين وعشرين دقيقة)، تُروى عبر ثلاثة أجيال لم تتوقف يوماً عن القتال، لا بالسلاح، بل بالدفاع العنيد عن الهوية. ليس ألم هذه العائلة، الممتدّ عبر عقود، مجرد سرد شخصي، بل استعارة لشعب بأكمله.

من يافا، إلى نابلس، فالضفة الغربية، فحيفا ثم كندا، تتبع دعيبس عائلة حمّاد عبر أربعة مفاصل زمنية: النكبة عام 1948، والأعوام 1978، و1988، و2022.

في حاضر الفيلم، تتحدث حنان (شيرين دعيبس) إلى شخص عن ابنها نور (محمد عبد الرحمن)، الذي أُصيب برصاصة إسرائيلية عام 1988، في الضفة الغربية، بعد عام من اندلاع الانتفاضة الأولى. قبل ذلك بعشر سنوات، كان والده سليم (صالح بكري)، قد تعرض لإذلال لا يُنسى أمامه، على أيدي القوات الإسرائيلية قرب مخيم اللاجئين في الضفة الغربية. وقبلها بثلاثين عاماً، اضطر شريف (أدم بكري، ومحمد بكري في زمن لاحق) والد سليم، إلى التخلي عن منزله وبستان الليمون خاصته في يافا، تزامناً مع ولادة الكيان.

«اللّي باقي منّك»، فيلم عن الفترات الفاصلة بين المجازر، كاتالوغ لكلّ ما لا نراه: الحياة العائلة اليومية، والتوترات، والمعاناة، والمعضلات الأخلاقية.

لا تقتصر المخرجة على سرد النكبة والشتات، بل تدعونا إلى جوهر الصراعات الجيلية داخل العائلة الواحدة. نرى كيف أنّ سليم أكثر امتثالاً وخضوعاً من والده، الذي لا يزال يحمل ندوب النكبة وبدأت مبادئه القومية تؤثر في حفيده نور الذي سيعبّر عنها لاحقاً بجرأة أكبر.

صدمة تتوارثها الأجيال

دائماً ما كان سرد قصة عائلة من أكثر الطرق فعالية لإيصال السردية المعقّدة، بدءاً من السياق الجيوسياسي الذي تكتشفه الأحداث، وصولاً إلى الظروف العامة التي تؤطر الأحداث الخاصة. ولدعيبس إيقاعها الخاص في التعامل مع التاريخ، حيث لا استعجال، ولا انفعال مباشر. يتكشّف الألم شيئاً فشيئاً، من دون أن يغرق في الغضب أو الشفقة. هنا، لا تُقدّم النكبة كحدث فقط، بل كمسألة جيلية، حيث يُعلّم الأجداد أحفادهم البقاء، والتجذّر، وخوض معركتهم الخاصة بالتزامن مع معركة الوجود. الصدمات المتوارثة بين الأجيال، والذاكرة التاريخية للشعب الفلسطيني، ليست خلفية درامية، بل نسيج الشريط نفسه. الفيلم تذكير بالحاجة إلى إعادة تأكيد بعض الحقائق البديهية: تلك الأراضي التي يسكنها الإسرائيليون اليوم، التي لا تبعد أحياناً سوى دقائق عن البحر، لم تكن فراغاً، بل تحمل تاريخاً عائلياً يمتد لقرون.

في عمل يُفترض أن يُقرّبنا من الألم، من الوجوه، من التفاصيل، تبدو الكاميرا (تصوير اللبناني كريستوفر عون) كأنها تتراجع قليلاً، تُراقب من مسافة، ربما خشية الانكشاف الكامل. يتبنى الفيلم أسلوباً سردياً أميركياً مألوفاً: حبكة واضحة، شخصيات محددة، خير وشر بلا تعقيد، وألم لا يغرق في الرمزية. كل شخصية تُقدّم استجابة طبيعية، مع القليل من الميلودراما. الهدف هو خلق صورة حميمية ومتعاطفة، واضحة في الشكل، تقليدية في النتيجة، لكنها لا تتخلى عن لحظات الملحمة الشعبية. صنعت دعيبس فيلماً طموحاً، شجاعاً وضرورياً، خاصة للمشاهد الغربي الذي ما يزال يكافح لفهم تعقيدات القضية الفلسطينية.

اختيار الشكل الأميركي مقصود

إن تبنّي هذا الشكل السردي الأميركي، ببساطته ووضوحه ومباشرته، هو خيار إستراتيجي، يهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس. لكن هذا الخيار يدعو للنقاش: هل تكفي البساطة لنقل عمق القصة والقضية؟ وهل يمكن للوضوح أن يحمل تعقيد الذاكرة الفلسطينية؟ هذا لا يعيب الفيلم في شيء، فهو لا يزال جيداً. بل على العكس، من الجيد أن نستخدم أدواتهم لسرد قصصنا. لكن السؤال يبقى: ما الذي يبقى منّا حين نرويها بطريقتهم؟ وما الذي يُفقد حين نبسّط ما لا يُبسّط؟ تُظهر دعيبس أنّ الإنسانية نفسها شكل من أشكال المقاومة، وهذا جميل ومؤثر. لكنه أيضاً يدعو للنقاش: لماذا يُطلب من الفلسطيني أن يكون إنسانياً كي يُسمع؟ لماذا عليه أن يُظهر إنسانيته في وجه المجازر، والإبادة الجماعية، والتهجير، وكأن كلّ ما حدث لا يكفي؟

وهذا يأخذنا إلى الجزء الأخير من الفيلم، حيث يتصدّر موضوع التبرّع بالأعضاء المشهد بشكل مفاجئ، ويأخذ حيّزاً متضخماً في الثلث الأخير، مقارباً أحياناً أسلوب الترويج العاطفي الزائد. معضلة أخلاقية أوجدتها دعيبس من لا مكان. في تلك المرحلة، كان جوهر الحبكة قد اتّضح بالفعل، ولم تكن هناك حاجة فعلية إلى هذا الامتداد السردي لهذه المعضلة، أو حتى إلى وجودها ضمن هذا السياق الملحمي.

هذه النقطة تُشكّل أحد أضعف مفاصل الفيلم، إذ نشعر أنّ السرد يطول بلا ضرورة، خصوصاً عندما نكون قد بلغنا لحظة كان يُفترض أن تكون خاتمة. هذا التحوّل لا يُفقد الفيلم قيمته، لكنه يُعيد توجيه عدسته من الجماعي إلى الفردي، ومن التاريخ إلى المعضلة، في توقيت كان فيه الجمهور قد استقر عاطفياً على إيقاع مختلف.

تصوير الإسرائيلي في الفيلم

تصوير المستوطن الإسرائيلي في «اللّي باقي منّك» مثير للاهتمام (وإن لم يكن له داع لارتباطه بالجزء الأخير من الفيلم) لأنّه لا يسعى إلى المواجهة المباشرة، بل إلى زعزعة الطمأنينة. يُقدّم «الجيش» كقوة قمعية، لا تنحرف عن صورة «الشرير»، لكنّ «المواطن» الإسرائيلي المدني يُصوّر ككائن خامد، جبان، أو غير قادر على إدراك حجم الظلم الذي ارتكبته دولته بحق شعب لا يُعترف حتى بحقه في الوجود. الإسرائيليون، كما يُقدّمهم الفيلم، معتادون على ممارسة السلطة، ربما كامتداد غير واع لماساة الهولوكوست (ذكرها أحد الإسرائيليين في الفيلم)، لكنهم لا يتساءلون عمّا يفعلونه، ولا عمّا يعنيه أن يعيش الآخر في ظلّهم وظلمهم. مع ذلك، لا تُهاجم دعيبس، بل تُفضّل إثارة قلق الجمهور، الذي لا يسعه إلا أن يشارك هواجس العائلة الفلسطينية، التي فقدت كلّ شيء، ولم يبق لها سوى صورة أمام منزل كان لها ولم يعد.

«اللّي باقي منّك» طموح، ومؤثر، ويستحق التقدير، وناقص بالضرورة، لا لأن دعيبس قصّرت، بل لأن موضوعه نفسه لا يُحتوى. ربما كان يستحق شكلاً أكثر جرأة، وجمالية أكثر تفرداً.

في النهاية، ما يمنح «اللّي باقي منّك» ثقله الحقيقي ليس فقط ما يقوله، بل ما يُصرّ على تذكّره، في العودة إلى التاريخ، في العودة إلى بدايات كلّ شيء. فالذاكرة هنا ليست مجرد خلفية سردية، بل فعل مقاومة، واستعادة، وإصرار على أن ما مضى لم ينته، وأن ما سُلب لا يُمحى بالزمن. الذاكرة، في الفيلم، ليست نوستالجيا، بل وثيقة حيّة، تُعيد ترتيب الحاضر. إنها ما يربط الأجيال الثلاثة، وما يجعل من البيت المهجور، والبحر، والصورة القديمة، أماكن لا تزال تنبض بالحياة، ولو أنّها لم تعد موجودة. في النهاية، ما يبقى منّا، حين لا يبقى شيء، هو الذاكرة.

جوائز الأوسكار

اختير «اللّي باقي منّك» لتمثيل الأردن في جوائز الأوسكار، عن فئة أفضل فيلم روائي دولي. ثم انضم الممثلان مارك روفالو وخافيير بارديم كمنتجين منفذين. وهو ثالث أفلام شيرين دعيبس الطويلة، بعد «أميركا» (2009) و«مي في الصيف» (2013). لتعود بعد غياب دام 12 عاماً بفيلم أكثر نضجاً وتركيباً. تمارس فيه سيطرة كاملة: مخرجة، وكاتبة، وممثلة، في عمل يمتد على ساعتين وعشرين دقيقة. رغم كونه سياسياً، يُقدّم الفيلم نفسه بطريقة مثيرة للاهتمام، عبر التظاهر بأنه ليس كذلك.

وقفة

مجدداً أظهر الفصل الأخير من التغطية الإعلامية الغربية تمييزاً صارخاً بين الأسرى. إذ صُوّر المحتلّون كضحايا ذوي أسماء ووجوه، فيما اختُزل الفلسطينيون إلى أرقام بلا ملامح. تجاهل الإعلام تعذيبهم وتجويعهم وقتلهم البطيء، كاشفاً عن منظومة ترى الفلسطيني أقلّ من إنسان وتبرّر العنف بحججٍ زائفة

فصل جديد من لا إنسانية الإعلام الغربي

الأسرى الفلسطينيّون «ليسوا بشراً»

نزار نمر

لم يعد يهمّ الفلسطينيّين ما يخرج عن الإعلام الغربي الذي شارك في إبادتهم، وكذلك بالنسبة إلى داعميهم وسائر شعوب المنطقة التي تعرّضت للاعتداءات الصهيونية. المفارقة أنّ النقد الأبرز أصبح من الغرب نفسه، وبالتحديد من الناس الذين جنح عدد هائل منهم نحو نبذ «إسرائيل» واحتلالها لفلسطين وجرائمها.

لذا، ازداد هذا النقد في الأيّام الماضية بعد آخر فصول الإعلام الغربي المهيمن في إبراز ارتهانه وافتقاده إلى أبسط المعايير الإنسانية والمهنية، رغم تنكّره بعكس ذلك. فقد حوّل تحرير الأسرى الصهاينة العشرين الذين كانوا بحوزة فصائل المقاومة الفلسطينية إلى ما يشبه الاحتفال، فيما كان مئات الأسرى الفلسطينيّون خارج التغطية تماماً، يُذكرون بشكل عابر فقط لزوم الحديث عن صفقة التبادل.

لكلّ صهيوني اسم وقصة وعائلة

هكذا، بات لكلّ صهيوني اسم وعمر وقصّة وعائلة وصوَر على الإعلام الغربي، حتّى المجنّدين في قوّات الاحتلال منهم، فيما لا يعدو الفلسطينيّون كونهم مجرّد أرقام، مهما بلغ هذا الرقم. علماً أنّ نسبة كبيرة من الأسرى الفلسطينيّين من المدنيّين والقُصّر والنساء وغير المحكومين. في ديستوبيا الإعلام الشركاتي، يتحوّل الجندي المجرم إلى بريء مظلوم، والطفل المُعذّب إلى إرهابي يستحقّ الإعدام.

> **لا يعدو الفلسطينيّون كونهم مجرّد أرقام**

هل سمعتم عن تعذيب الأسرى الفلسطينيين؟

فوق ذلك، يصوَّر الصهاينة على أنّهم تعرّضوا لأبشع أنواع التعذيب النفسي لمجرّد قضائهم 738 يوماً في الأسر، رغم معاملة المقاومة الفلسطينية لهم الجيّدة وفي ظروف الإبادة، فيما يُقفز فوق تقارير مؤسّسات دولية وحقوقية تتحدّث عن تعذيب الأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيلية بأسوأ الطرق، وصولاً حتّى الاعتداء الجنسي والقتل تعذيباً أو تجويعاً أو كلاهما سويّاً.

حتّى مقاطع عرضتها حركة «حماس» لتحرير أسرى مثل كيث سيغل وأومري ميران، تحوّلت إلى الخبر الشاغل للإعلام الغربي دون سواه، بينما مئات الأسرى الفلسطينيّين المحرّرين الذين تظهر عليهم علامات التعذيب، لم يحظوا باهتمام هذا الإعلام، مع استثناءات بسيطة من وسائل متفرّقة لا ترقى حتّى إلى أن تُذكر، كونها لم تخرق كوّة في جدار غسل الأدمغة الجاري على قدم وساق على الوسائل المهيمنة. من جديد، يتّضح أنّ الإعلام الغربي المهيمن وُجد لخدمة حكومات وحيتان مال ومدمني حروب، وما ادّعاؤه الاستقلالية والتحرّر وغيرها سوى واجهة لأجندته هذه. لكنّ الأهمّ في كلّ ما يحصل اليوم، أنّه كان بمنزلة القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى الجمهور الغربي، وهذه ستكون بداية تحوّل جذري في الرأي العام، ما سيؤثّر حتماً في السلوكيّات الاقتراعية التي ستنعكس عاجلاً أم آجلاً.

تباشير رمضان

كارين رزق الله ويورغو شلهوب يجدّدان اللقاء

زكية الديراني

رغم أن خبر عودة كارين رزق الله بمسلسل جديد من كتابتها وإنتاج «مروى غروب» لصاحبها مروان حداد يُعدّ خبراً ساراً لصنّاع الدراما المحلية، إلا أنّه تبيّن أن المشروع لن يكون لبنانياً خالصاً، بل لبناني ـ سوري.

تفاءل محبو المسلسلات اللبنانية بالإعلان عن تحضير رزق الله مسلسلاً سيُعرض في رمضان 2026، يعيدها إلى الساحة مع زميلها يورغو شلهوب. لكن المنتج مروان حداد كشف في حديث سريع لنا أن المسلسل سيحمل اسم «المحافظة 15»، وسيكون عملاً مشتركاً يشارك فيه نجوم سوريون ولبنانيون.

وعن أسباب ذلك، لفت المنتج اللبناني إلى أنّ الدراما اللبنانية لم تعد رائجة في الخارج، ما يشكّل عثرةً أمام توزيع الأعمال على القنوات العربية. وأوضح أنّه لم يتم بعد اختيار مخرج المسلسل، في انتظار تسلّم الحلقات العشر الأولى من كارين رزق الله، ليُعلن لاحقاً عن النجوم المشاركين. كما كشف أنّ العمل سيُعرض على قناة mtv ضمن برمجة شهر رمضان 2026، إلى جانب قنوات أخرى سيُعلن عنها في حينها.

انعكاس الأزمات على صناعة الدراما اللبنانية

على الضفة نفسها، تحدث مروان حداد عن انعكاس الأزمتين السياسية والاقتصادية على صناعة الدراما اللبنانية، قائلاً «نتأمل أن تهدأ الأجواء السياسية كي نصل إلى السباق الرمضاني بشكل متعافٍ». من المعروف أنّ حداد يُعدّ من أبرز صُنّاع الدراما المحلية الذين أصرّوا على المشاركة في الموسم الرمضاني بأعمال لبنانية خالصة، رغم التحديات والصعوبات الإنتاجية التي واجهها القطاع في السنوات الأخيرة. ويشير المنتج الى أنّ عودته لصناعة الدراما كانت بعد غياب عامين، إذ كان مسلسل «عشرة عمر» (تأليف لبنى مرواني وإخراج أحمد حمدي) آخر الأعمال التي عرضت في رمضان 2023. ويلفت حداد إلى أنّه كان يحضر لمسلسل لرمضان 2025 لكن الحرب التي شُنّت على لبنان جمدت ذلك المشروع.

كتبت كارين رزق الله المسلسل

كارين ويورغو... عودة الثنائية

في سياق آخر، تُعتبر عودة كارين رزق الله ويورغو شلهوب بمنزلة مفاجأة درامية، بعدما حقّقت هذه الثنائية نجاحاً لافتاً في مسلسل «قلبي دق» (تأليف وكتابة كارين رزق الله، وإخراج غادة دغفل ونبيل لبس) الذي عُرض في رمضان 2015.

ويعتبر اللبناني مروان حداد من أكثر المنتجين الذين رفعوا لواء الدراما المحلية، خصوصاً في موسم رمضان، رغم الصعوبات المالية ومشكلات التوزيع. فكيف ستكون عودته إلى الدراما المحلية في ظل منافسة قوية في شهر الصوم؟.

على بالي

أسعد أبو خليل

أفكِّرُ في شأن الإعلام العربي كثيراً. سقطَ النظام اللّيبي والعراقي، فباتَ الإعلام الخليجي يُحكِمُ سيطرة كليّة على الإعلام. المُزعج أنّ هناك مسرحيّة بممثّلين في الإعلام: عليكَ أن تصدّق أنّ وسائل الإعلام الخليجيّة هي بالفعل وسائل إعلام وليست وسائل دعائيّة فجّة. فكّرت في ذلك عندما شاهدتُ مقابلة مع غسان شربل: يسألُه المُحاور (من محطّة «العربيّة»، وهي محطّة النظام السعودي) عن انتقاله من «الحياة» إلى «الشرق الأوسط» وعن التنافس بين الجريدتَين. فيجيبه شربل كأنّه ينتقل من صحيفة نرويجيّة إلى صحيفة سويديّة. لا يجرؤ أحدهما على الاعتراف أنّه انتقل من وسيلة لأمير سعودي إلى وسيلة لأمير سعودي آخر مُنافِس. يتحدّث عن إغلاق «الحياة» ويزعمان أمامنا أنّ الأمر متعلّق بالإيرادات، وليس بسبب سيطرة محمد بن سلمان على مقدّرات الأمراء وممتلكاتهم. يتحدّث شربل عن الرقابة التي كانت مفروضة على الإعلام في التسعينيّات، وكأنّه يعمل في إعلام حرّ اليوم. تمركزَ الإعلام السعودي أكثر من أيّ وقت ولم يعد محمد بن سلمان يسمح بإعلام الأمراء. يقول شربل إنّه لا يقبل بمقابلات بشروط. عزيزي غسان: كلّ مقابلاتك بشروط. أنت لا تعلم عن هذه الشروط بل تستبطنها. تتحدّث كيف عرض عليك عثمان العمير العمل في «الشرق الأوسط» عندما كنتَ في «النهار». تقول: كلّ العروض كانت صدفةً. أيّ صدفة عزيزي؟ كانوا يطّلعون على كتاباتك، ولو لم تكن ملتزمة بخطّ النظام السعودي لَما تلقيتَ عروض العمل. الصدفة هي الولاء والطاعة. لماذا نشترك في تمثيليّة؟ يتحدّث عن طرائف من مقابلات، وكلّها مقابلات مع خصوم النظام السعودي: من بشار الأسد إلى القذّافي إلى علي عبدالله صالح إلى صدّام حسين. أليس من نوادر مع الأمراء والشيوخ الذين قابلتهم؟ أليس من قصص عن ضغط على الصحف من أجل إبراز عناوين وأخبار؟ على الأقل، جهاد الخازن (الشفاء له) اعترف في أواخر سنوات عمله أنّ مدير المخابرات السعودي كان يرسل له تقارير كي ينشرها على شكل مقالات في الجريدة. حدّثنا عن «الحياة»؟ زمن الحرب وكيف زرعَت شركة أميركية مقالات مُعدّة بالإنكليزية.

المفكرة

صحافيو غزة يروون ثمن الحقيقة

■ يُعرض فيلم Inside Gaza يوم الجمعة 24 تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، في «سينما الكوليزيه»، بحضور مدير مكتب وكالة «فرانس برس» (AFP) في قطاع غزة عادل الزعنون.

الفيلم من إخراج هيلين لام ترونغ، ويوثّق واقع الصحافيين والمصوّرين في القطاع، الذين يواجهون الخطر والاستهداف المباشر بشكلٍ يومي أثناء تغطية الحرب وتوثيق معاناة

المدنيين، مقدّماً شهادة إنسانية ومهنية نادرة عن ثمن الحقيقة في زمن الدمار.

يُعدّ الحدث فرصةً للجمهور اللبناني لمشاهدة عملٍ صحافي سينمائي يسلّط الضوء على شجاعة المراسلين الميدانيين في واحدة من أكثر مناطق العالم خطورة.

Inside Gaza: **الجمعة 24 تشرين الأول (أكتوبر) - الساعة السابعة مساءً - «سينما الكوليزيه» (الحمرا). للاستعلام:** 81/870124

ماجد أبو شرار يعود إلى «مار إلياس»

■ تقيم «أكاديمية دار الثقافة» في «مخيّم مار إلياس» اليوم جلسةً فنية ثقافية عنوان «ماجد أبو شرار... لا بد أن يعود». تهدف الجلسة إلى إحياء الإرث الإنساني والثقافي للأديب والمناضل الفلسطيني الراحل ماجد أبو شرار

(الصورة)، أحد أبرز رموز الفكر الثوري الفلسطيني في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وستتحدث ابنته الإعلامية سعاد أبو شرار والفنانة المسرحية رائدة طه، ويتخلل اللقاء عرض فيلم يوثّق أبرز محطات حياة أبو شرار، إلى جانب قراءات مسرحية لمقاطع من قصص أبو شرار تقرؤها رائدة طه.

بهذه الفعالية، تواصل «أكاديمية دار الثقافة» جهودها في إحياء رموز الفكر الفلسطيني وتكريم الأسماء التي أسهمت في بناء وعي ثقافي مقاوم، جامعٍ بين الأدب والفن والذاكرة الجماعية.

«ماجد أبو شرار... لا بد أن يعود»: اليوم - الرابعة عصراً - «أكاديمية دار الثقافة» (مخيّم مار إلياس). للاستعلام:
cultureacademy@outlook.com

هؤلاء أبطال الحداثة اللبنانية

يستمر معرض «حركات التجريد» حتى 30 تشرين الثاني (نوفمبر) في متحف «جامعة الروح القدس» في الكسليك.

يجسد المعرض انكسار الإطار الأكاديمي الصارم في خمسينيات القرن الماضي، الذي حكم الفن التشكيلي اللبناني لعقود. وقد تجرّأ جيل جديد من الفنانين على التحرّر من الواقعية التقليدية ومن النظرة الاستشراقية التي فرضها الغرب على الفن العربي، ليفتحوا الباب أمام التجريد بوصفه لغة جديدة للتعبير.

يضمّ المعرض أعمالاً لأسماء رائدة في المشهد التشكيلي اللبناني: شفيق عبود، وصليبا دوّايهي، وناديا صيقلي، وإيفيت أشقر، وهيلين خال، وحليم جرداق، وجان خليفة، وإيلي كنعان، وجورج غوف (GUV).... كما يوجّه تحية خاصة إلى سلوى روضة شقير، بوصفها أول صوت تجريدي لبناني فتح الأفق أمام جيل كامل من المبدعين.

بين الأشكال الهندسية الصارمة والتجريدات اللونية الحالمة، يقدّم المعرض بانوراما لتطوّر الفن الحديث في لبنان، كاشفاً كيف تفاعل الفنانون مع تيارات الحداثة العالمية، مع حفاظهم على جذورهم الثقافية والروحية. تشارك في إعداد المعرض مجموعة من طلاب الجامعة كباحثين ومنسقين فنيين، في خطوة تهدف إلى دمج الجيل الجديد في مسار التوثيق الفني اللبناني.

«حركات التجريد»: حتى 30 تشرين الثاني (نوفمبر) - من الساعة التاسعة صباحاً حتى الخامسة عصراً - «متحف جامعة الروح القدس» (الكسليك). للاستعلام: 09/600000

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ **تلفاكس:** 01759500 01759597
■ **ص.ب** 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com